وزارة التعلـــيم العالي والبحـــــــث العـــلمي
جامعة محمد بوضياف بالمسيلة

كلـــية: الحقوق والعلوم الســـياسية

قـــسم : علوم الـــــعلوم السياســـية

تخصص :إدارة محلـــــــيـــــة

مذكرة مقدمة ضمن متـــطلبات نيل شـــهادة الماســـــتر أكاديمي

تحت عنوان

دور البلديـــة فـــي الـــتنمية المحلـــية في الجـــزائـــــر

دراسة حالة لبلدية برهـــــوم ولاية المسيـــلة

إعداد الطالبة :

ســـحنون ليلى

لجنة المناقشة :

- د/سليم عاشو	رئيسا .
- د/فريد برادشة	مناقشا.
- د/ بلعسل محمد	مشرفا.

السنة الجامعية: 2019/2018.

شـــــكر وتقـــــدير

الحمد لله حمدا طيبا مباركا فيه، حمدا يليق بجلال عظمته وشأن سلطانه

على توفيقه لي في إتمام هذا العمل المتواضع.

أتوجه بالشكر الخاص وبعبارات التحية والاحترام إلى الأســـتاذ المشرف

"بلعـــسل مـــحمـد"

الذي تحمل عناء الإشراف على بحثي وأفادني بالكثير مما كنت أفتقر إليـــه

من نصائح و توجيهات علمية ومنهجـية.

كما لا يفـوتني تقديم الشكر والامتنان لأساتذة قـــسم **العلوم السياســية بجامعة المسيلة،** الذين عكفوا على تأطيرنا طيلة سنوات الدراسة، كما لا انــس كــل من عاونني في انجاز هذا العمل، وعلى رأسهم السيد قطوش إدريس الأمين العام لدائرة مقرة الذي كـان دوما يزودني بالنصائح والإرشادات.

والسيد عيسى مرزوقي رئيس المجلس الشعبي البلدي لبلدية برهوم ، الذي ساعدني في الدراسة الميدانية، وحسن استقباله لي.

والشكر موصول أيضا إلى **طلبة الدفعـة** بشكل خاص، داعية الـــمولى عزوجـل أن

يسدد خطـــــاهم في درب الحـياة.

الإهـــــداء

إلى كـــل

من يحترق كالشمعة في سبيــل أن

يـنير حياة و درب الآخـرين.

مقدمة

يحتل موضـوع التنمــية بصفة عامة والتــنمية المحلية خاصة، مركزا مهما بــين مواضيع الــفكــر الاقتصـــادي والدراسات الاجتماعية والسياسية، ذلك لأنها عملية وخطة وبرنامجا يمكن من خلاله الانتــقال بالمجتـــمع من حالة الركود والضعف إلى وضع التقدم والسير في طريق النمو والارتقاء إلى، ماهو أفضل وتحقيق التوازن بين الأقاليم المخـتلفة، وتوفير المناخ والأرضية المــلائـــمة للتنمية الوطـــنية وتلـبيـــة الاحتياجات الأساسية للسكان المحليين .

ونظرا لأهمـــية التنمية المحلية اتجهت الجزائـــر إلى الاهتمام أكـثر بالــبلدية، كونها تشكل اللـــبنة الأولى والخـــلية القاعديـــة في هرم التنـــظيم الإداري للدولـــة، وكونـــها تتحكم في العملـيات الإداريـة المختلـفة من تخطـــيط توجيه ورقابة وإشـــراف ومتابعة، وهي التي يمـــكن لها حصر الحاجات الملـحة وتحـديد أولويـات العـــمل الواجب القـيام بـه، كما جاء هذا الاهتمام في إطار الاتـــجاه إلى توسيـــع نطاق مشاركة المواطـــنين، ودورهم في عملية التنـــمية والنهوض بالمجتمع المـحلي في جمـــيع المجالات بصفة عامة.

لقد أصبـــحت البلدية الـــيوم ذات اختصاصات واسعة باعـــتبارها مؤسسة للتنـــمية المحلـية بكل أبـعادها، وهي تشكل الوسيط بين المواطن والإدارة المركزية.

ومن هذا المنطلق ســـنحاول في هذه الدراسة تـــحديد وظـائف وادوار البـــلدية في مجال التنـــمية المحلية على وجه العموم، ودور بلدية برهـــوم –ولايـة المسيلة –في التنمـية المحلية على وجه الخصـوص.

1-مـــبررات اخـــتيار الموضـــوع :

أ-المبررات الذاتـــــية :

– الرغبة في الكشف والتعرف أكثر على السياسات التنموية المحلية في بلدية برهـــوم.

– الرغبة في معرفة ماتقوم به بلدية برهوم من أدوار في تحقيق التنمية المحلية، والـنهوض بمجتـعها المحلي.

ب– المبررات الموضوعية :

– لقد أصبحت التنمـــية المحـلية احد المواضيع الـــهامة حيث أصبـــحت تحتل جزءا مهـــما في برامـج الحـــكومة الجزائرية وأحد أهم أولوياتـــها .

– محاولة تشخيص الواقع التنموي المحلي ببلدية برهوم–ولاية المسيلة–، وطريقة إدارة التنمية المحلية من خلال استعراض مشاريع تنموية .

2–أهمية الدراسة :

تكمن أهمية دراسة هذا الموضوع في أن البلدية لها دور كبير في تحقيق التنمية المحلية، والهيئة الأساسية لها ،وهذا بحكم قربها من المواطن وقد وضعت أساسا بهدف تسيير شؤون المواطنين وتحسين أوضاعهم الاقتصادية والاجتماعية و الصحية .

كما أن التنمية الوطنية لاتتحقق إلا بدفع عجلة التنمية المحلية في كافة الولايات والبلديات ولذلك أصبحت الجزائر تولي اهتماما كبيرا للنظام اللامركزي .

كما أن البلدية هي نقطة البداية في إرساء نظام ديمقراطي يحقق المشاركة الشعبية ويحقق الاستقرار من خلال شعور المواطن بتواجد الدولة وحضورها الفعلي إلى جانبه وفي خدمة مصالحه.

3–أهداف الدراسة :

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية :

– محاولة فهم أعمق لمفهوم التنمية بشكل عام والتنمية المحلية بشكل خاص .

– تحديد الإطار القانوني للبلدية وإبراز وظائفها ودورها في عملية التنمية المحلية .

– محاولة تشخيص إمكانيات وانجازات بلدية برهوم–ولاية المسيلة – وأفاق التنمية المحلية بها .

4–الإشكـــــالية:

نظرا لتشعب موضوع التنمية والتنمية المحلية خصوصا، وتعدد الفواعل المشاركة في محاولة إنجاحها فان التركيز سيكون في دراسة دور البلدية كفاعل رسمي في تحقيق التنمية المحلية ،من اجل دراسة الموضوع يجدر أن تتمحور إشكالية البحث : **كيف ساهمت بلدية برهوم–ولاية المسيلة – في تحقيق التنمية المحلية ؟**

ويتفرع عن هذه الإشكالية جملة من الأسئلة الفرعية يمكن إجمالها فيما يلي :

– ماالمقصود بكلا من البلدية والتنمية المحلية ؟

– مـــاهي الوسائل والآليات التي تستخدمها البلدية في عملية التنمية المحليـة؟ وهل هي كافيـــة بالـــنسبة لبلدية برهوم ؟

– ماهي الصعوبات والعراقيل التي تعترض بلدية برهـــــــوم في تحقيق التنمية المـحلية ؟وكيف الســبيل إلى تجاوزها ؟

5– حدود الدراسة :

الحدود المكانية : يقتصر موضوع الدراسة على مـــعالجة دور البـلدية في الجزائر بشكل عـام وبلدية برهوم –ولاية المسيلة –بشكل خاص بحيث يتم إبرازها كمتغير مستقل لابد منه لكل عملية تنموية.

الحدود الزمنية :الدراسة تهتم بتتبع برامج التنمية ومعرفة حقيقة دور بلدية برهوم –ولاية المسيلة – في تحقـيق التنمية المحلــية، ولقد حددت الدراسة في الفترة الممتدة بين (2013–2018).

6–فرضيات الدراسة :

حتى أتمكن من دراسة الموضوع قمت باقتراح الفرضيات التالية :

– كلما كان نمط تسيير البلدية بشكل جيد،يؤدي بالضرورة إلى تحقيق تنمية محلية .

– إن فشل بلدية برهـــوم في الوصول إلى تنمية محلية ناجـــحة يعـــود إلى عدم الـــتناسب بين حـــجم الصـلاحيات الممنوحة والإمكانيات المتاحة .

– نجاح بلدية برهوم في تحقيق التنمية المحـــــلية، مرهون بالتفاعل والمشاركة بين الفواعل الرسـمية وغير الرسمية في مختلف مراحل العملية التنموية .

7–الدراسات السابقة :

– كتاب بعنوان **شرح قانون البلدية** لكاتبه عمار بوضـــياف، والذي تـناول فـــيه شرح لقانـــون البلـــدية 10–11.[1] وابرز فيه هيئات البلدية واهم أدوارها في مجال التنمية

[1] - عمار بوضياف، **شرح قانون البلدية**، الجزائر : جسور للنشر والتوزيع، 2007

– كتاب بعنوان **تنمية المجتمعات المحلية** للكاتب خاطر مصطفى خاطر حيث عــمد من خلاله إلى أهمية الفرد في تحقيق التنمية على المستوى المحلي ،وإبراز أهم العوائق التي تحد من عملية التنمية المحلية.[2]

– مذكرة لنيل شهادة ماستر بعـنوان **الدور التنموي للجماعات المحلية دراسة حالة ولاية البيض** في شـعبة العلوم السياسية تخصص سياسات عامة وتنمية بجامعة سعيدة للطالبة طالبي يمينة تـــحت إشراف جمال زيدان.[3]

والدراسات السابقة تدرس دور الجماعات المحلية في التنمية المحلية، ودراستي هــاته تخــصصت في دور البلدية كهيئة محلية .

8-منـهجية الدراسة :

اعتمدت في هذه الدراسة على :

الاقتراب القانوني استعمله في الرجوع إلى النصوص الـقانونية والدســتورية المتعلقة بالــبلدية، وذلك لتوضيح دورها ومهمتها وخاصة في ما يتعلق بالتنمية المحلية .

أما الاقتراب المؤسسي باعتبار البلدية مؤسسة وهيئة، فان أهم اقتراب يـمكن أن نستـعين به لدراســتها هو الاقتراب المؤسستي: فهو يهتم بالأبنـــية والهياكل والأطر الرســمية ،ويعتمد هذا الاقـــتراب على الشـرح والتفــصيل الوصفي للمؤسسة ونحن بصدد دراسة البلدية لابد من التطرق إلى النظام القانوني لها .

وقد اعتمدت في هذه الدراسة على مجموعة من المناهج هي :

المنهج الوصفي التحليلي :تم الاعتماد على هذا المنهج بهدف وصف وتحليل المفاهيم المتعلقة بالموضوع وقد كان هذا المنهج هو انسب المناهج لتحقيق هذه الأهداف لأنه يتيح لنا إمكانية إعطاء وصف دقيق وتحليل موضوعي للظاهرة محل الدراسة .

المنهج التاريخي :يساعد هذا المنهج في دراسة التـــطور التاريخي لمخــتلف المفاهيم الواردة في الدراسة واعتمدت عليه كونه يتناول التطور التاريخي للبلدية .

---

[2] - مصطفى خاطر مصطفى ،**تنمية المجتمعات المحلية** (الاتجاهات المعاصرة-الاستراتيجيات بحوث العمل وتشخيص المجتمع)، مصر:المكتب الجامعي الجديد 2005.

[3] - يمينة طالبي، **الدور التنموي للجماعات المحلية-دراسة حالة ولاية البيض**(مذكرة لنيل شهادة ماستر في شعبة العلوم السياسية تخصص سياسات عامة وتنمية، تحت إشراف الأستاذ جمال زيدان).

منهج دراسة الحالة :ولضرورة تحديد وحصر الدراسة في نموذج بلدية برهوم، فقد انتهجت هذا المنـهج حتى أتمكن من دراسة الموضوع من مختلف الجوانب ميدانيا، وبالتالي معرفة ما تقوم به البلدية من دور في تحقيق التنمية المحلية في هذه المنطقة .

المقابلة : تشمل المقابلة على أسئلة محددة للحصول على إجابات دقـيقة بشأنها، فالبـاحث يـتحاور مع الإنسان الذي يجري معه المقابلة، ويغير أسلوب الأسئلة إذا كان هناك غموض إلى أن يحصل على الـجواب [4].وقد أجريت مقابلة مع السيد عيسى مرزوقي رئـيس بلدية برهـوم للحصول الذي يتماشى والسؤال المطروح على معلومات تساعدني في الدراسة .

9-خطة الدراسة :

لقد قسمت الدراسة إلى مقدمة وثلاثة فصول وخاتمة، حـيث تـناولت في **الفصل الأول** مفـهوم البـلدية ودورهـا التنموي في الجزائر ، تناولت فيه مراحل تطور التنظيم البلدي بالجزائر. ومحددات التنظـيم البـلدي في ظـل القانون (11/10) وأخيرا إبراز مظاهر الدور التنموي للبلدية في القانون (11/10).

أما **الفصل الثاني** الإطار النظـري للتنمية المـحلية، من خـلال إبـراز مفهـوم التـنمية المحـلية وخصائصها ومقوماتها وأهدافها ومجالاتها.

أما **الفصـــل الثالث** والأخـير فيتعرض للجانب التطبيقي من خلال دراسة حـالة الدور التنـموي لبلديـة برهوم-ولاية المسيلة – في مجال التنمية المحلية، من خلال دراسة أهم الانجازات التنموية المحققة خلال الفترة الممتدة من 2013-2018.وكذا أفاق التنمية المحلية بالبلدية، وهذا بمعالجة أهم المشاكل والمعوقات وسبل تفعيلها وخاتمة .

[4] عمار بوحوش، **دليل الباحث في المنهجية وكتابة الرسائل الجامعية**،الجزائر :المؤسسة الوطنية للكتاب ط 2 ، 1990.

الـفـصل الأول :

مفـهـوم الـبـلـديـة و دورهـا الـتـنـمـوي في الـجـزائـر

تمهـــــيد:

تبنت الجزائر كغيرها من الدول النظام الإداري اللامركزي، واعتبرته وسيلة لتوزيع النشاط الإداري بيـن مختلف الهيئات والأجهزة الإدارية، وتتمثل الهيئات اللامركزية للدولة في البلدية والولايـــة، ونظرا للمــكانـة الهامة التي تحتلها البلدية أولت الجزائر اهتماما كبيرا وواسعا لها، وذلك لقربها من المواطن باعتبارها الجــهاز الـــتنظيمي الأساسي سياسيا وإداريا واجتماعيا في الدولة، فالبلدية هي المكان أو الوســـيلة التي تساعد أو تؤدي إلى تحقيق التنمية المحلية، لهذا نجد المشرع الجزائري في تعديله لقانوني البلدية (11/10) وقانون الولاية (12/07)، حدد الآليات التي بموجبها تظفر كل من البلدية والولاية بتنمية محلية، وهذا تماشيا مع المستجدات التي يفرضها الواقع وعلى هذا الأساس سيتم التطرق في هذا الفصل إلى المباحث التالية :

المبحث الأول : مراحل تطور التنظيم البلدي بالجزائر.

المبحث الثاني : محددات التنظيم البلدي في ظل القانون (11/10).

المبحث الثالث : :مظاهر الدور التنموي للبلدية في القانون (11/10).

المبحث الأول : مراحل تطور التنظيم البلدي بالجزائر

وهنا يمكن التمييز بين مرحلتين أساسيتين عرفتهما البلدية الجزائرية، وهما مرحلة الاحتلال ومرحلة الاستقلال وسيتم التطرق إلى دراسة كل مرحلة بحسب التنظيم البلدي الخاص بها .

1-مرحلة الاستعمار :

وضع الاستعمار الفرنسي في سنة 1844على المستوى المحلي، هيئات إدارية عرفت بالمكاتب العربية، كانت مسيرة من قبل ضباط الاستعمار، وكان ذلك بهدف تمويل الجيش الفرنسي والسيطرة على المقاومات الشعبية، وأصبح التنظيم البلدي يتميز بوجود ثلاث أصناف من البلديات[1]:

1-1البلديات الأهلية :

كانت متواجدة في الصحراء وفي بعض المناطق النائية الصعبة بالشمال، وهذه البلديات يغلب عليها الطابع العسكري في إدارتها، وتولى تسييرها رجال الجيش الفرنسي بمساعدة بعض من أعيان المنطقة، وأطلقت عليهم عدة تسميات منها :الأغا ،الباشا ،الخليفة ،شيخ العرب .... الخ.[2]

1-2 البلديات المختلطة :

وهي البلديات المشكلة من العنصر الأوربي والعنصر الوطني، والتي تقع في الجنوب أين يقل العنصر الأوربي، والمجالس البلدية بها يتكون نصفها من الأوربيين والنصف الأخر من الجزائريين، ولا ينتخب الرئيس بل يتم تعيين، حيث تم إنشاء هذه البلديات بحكم القانون الصادر في 08 فيفري 1937، وترتكز هذه البلديات على هيئتين أساسيتين هما :

- المتصرف :يعينه الحاكم أو الوالي ويخضع له

- اللجنة البلدية :تحت رئاسة المتصرف مع عضوية عدد من المنتخبين الفرنسيين ،وبعض الجزائريين

الأهالي الذين يعينون من طرف السلطة الفرنسية استنادا إلى التنظيم القائم على أساس مجموعة بشرية [3]

---

[1] - بن عثمان شويح، **دور الجماعات المحلية في التنمية المحلية،**(مذكرة ماستر في القانون العام ،جامعة تلمسان ،2011) ص 15

[2] - محمد الصغير بعلي،**قانون الإدارة المحلية الجزائرية**، الجزائر:دار العلوم للنشر والتوزيع ،2004،ص 36.

[3] - يمينة عمروس ،حورية بليزدية ،**التنمية المحلية المستدامة** دراسة حالة بلدية سكيكدة.(مذكرة ماستر في العلوم السياسية،كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة قالمة،2015). ص 72.

1-3 البلديات ذات التصرف التام :وتم إنشاء هذه البلديـات في مـــناطق المـعمرين،الذيـن هاجـــروا بعد الاستقلال، فأصبحت مجرد تقسيمات إدارية بدون محتوى بشري[1]

وأنشأت آنذاك هيئتين بالبلدية هما:

أولا-المجلس البلدي :هو جهاز منتخب من طرف سكان البلدية من الأوربيين والجزائريين،حسب المراحـل والتطورات السياسية التي عرفتها الجزائر،مؤثرة بذلك على الوضـع الانتخابي للجزائريين سواء الناخبـــين أو المنتخبين .

ثانيا-العمدة :ينتخب المجلس البلدي من بين أعضائه،ويهدف لقمع الجماهير ومـقاومة الثورة الـــتحررية 1954،ودعمت السلطات الاستعمارية الفرنسية الطابع العسكري للبـــلديات،باستخدام الأقـــسام الإدارية المتخصصة في المـناطق الريفية، والأقسام البلدية الحضرية في المدن،وهي هيئات تحت سلطة الـــجيش الفرنسي وتتحكم فعليا في تسيير وإدارة البلدية.[2]

2-1 المرحلة الانتقائية (1962-1967):عاشت الجزائر غداة الاستقلال حالة فراغ إداري،وذلك نـتيجة الهجرة الجماعية للإطارات الأوربية ،وورثت البلديات العديد من المشاكل الاجتماعية والثقافية ،ولتجاوز هذه الوضعية اتخذت السلـــطات جملة مـن الإجراءات على مستوى التأطير والتـــنظيم الإداري المحلي اتجاه الإصلاح الإداري .

فخفضت من عدد البلديات فأصبح 687 بلدية في 16 ماي 1963 بعدما كان 1500 بلدية سابقا وسميت هذه المرحلة بالتجميع وتهدف إلى مساعدة البلديات على القيام بمهامها، وتم إنشاء لجان أخرى لتدعـــيم البلديات في النشاط الاقتصادي والاجتماعي،وهما لجنة التدخل الاقتصادي ولجنة التدخل الاجتـــماعي .

وانطلاقا من الفترة الانتقالية تحرك الهيكل السياسي والمتمثل في جبهة التحرير الوطني،وأعد مشروع البلدية الذي طرح بعد أحداث 1965.[3]

[1] - مسعود شيهوب، **أسس الإدارة المحلية وتطبيقاتها على نظام البلدية والولاية في الجزائر**:ديوان المطبوعات الجامعية ،ص 93.
[2] - بعلي ،مرجع سابق ص 37.
[3] - مصطفى حسين حسين، **الإدارة المحلية المقارنة**، الجزائر:ديوان المطبوعات الجامعية، 1982،ص 132.

2-2 البلدية في ظل قانون 1967 المعدل في 1981:

يعتبر القانون (67/24) المؤرخ في 18 جانفي 1967 أول قـــانون ينظم سير البلدية بعد الاســـتعمار ،فقد عاشت البلدية في هذه المرحـــلة فترة من التوتر ،وذلك لتأثر الـــقانون بالنموذج الفرنسي وخاصة بالنســـبة لاختصاص البلديات في بعض المسائل التنظيمية وهذا بحكم العمل الاستعـــماري ،وكما انـــه تأثر بالنظام الاشتراكي،وكذا اعتماد نظام الحزب الواحد .[1]

وفي هذه المرحلة كانت المجالس الشعبية البلدية تهدف إلى تجنيد الطاقات البشرية الجـزائرية،ونتيجة لبعـض الأخطاء التي وردت في قانون البلدية لعام 1967،والتي نتج عنها بعض القصور في دور المجالس الشعبية البلدية ،حاولت السلطات الجزائرية إجراء بعض التعديلات على قانون البـــلدية سنة 1981،إلا أن المبادئ الأساسية للقانون السابق بقيت كما هي ،حيث كان التنظيم البلدي يقوم على ثلاث هيئات أساسية :

المجلس الشعبي البلدي ، رئيسه، المجلس التنفيذي.[2]

2-3 البلدية في ظل قانون 1990: تميزت هذه المرحلة بخضوعها لمبادئ وأحكام جديـدة أرساها دسـتور 1989،نتيجة لإلغاء نظام الحزب الواحد واعتماد نظام التعددية الحزبـية ،واعتبر المجلس الشعبي الـــبلدي قاعدة اللامركزية ومكان مشاركة المواطن في تسيير الشؤون العـــمومية بالاعـــتماد على مبدأ الانـــتخاب التعددي،وتماشيا مع هذا الإصلاح جـــاء القـانون الـــبلدي رقم (90/08) ليحدد مسارا جديدا للتـــنظيم الإداري المحلي .[3]

ولم يعد في ظل هذه المرحلة للعمال والفلاحين أي أولوية في مجال الترشح كما كان من قبل بعد أن تغـــير النظام الاشتراكي.[4]

2-4 البلدية في القانون الجديد لسنة 2011:

دخل قانون البلدية الجديد حيز التنفيذ بعد صدوره في الجريدة الرسمية في 03 جويلية 2011،حيث جاء هذا القانون لتدارك النقائص المسجلة في السنوات الأخيرة من خلال تطبيق قانون البلدية(90/08) .[5]

---

[1] - عمار بوضياف،**الوجيز في القانون الإداري**.الجزائر: دار الريحانة، ص 136.

[2] -عميروس،بليزدية، مرجع سابق،ص 77.

[3] - عبد القادر موفق، **الرقابة المالية على البلدية في الجزائر** دراسة تحليلية ونقدية.(أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، جامعة باتنة،2015)،ص 94)

[4] - عمار بوضياف ،مرجع سابق ،ص 136.

[5] - عبد الناصر بوعروري،**إدارة التنمية المحلية في الجزائر**،بلدية تكستار برج بوعريريج(مذكرة ماستر في العلوم السياسية،كلية الحقوق والعلوم السياسية،جامعة قالمة،2015) ص 39.

وفي هذا القانون الجديد حاول المشرع فيه نظريا تحقيق مبادئ الحكامة الرشيدة،فمبدأ الشفافية يوجـــب على المجالس البلدية تقديم عرض مفصل عن نشاطه السنوي،وفي إطار ذلك استحدث المشرع هـــيئة ثالـثة لإدارة البلدية يترأسها الأمين العام للبلدية .ومن جهة أخرى يتـــميز الـــقانون الجديد بنصه على مـــشاركة المواطـــــن المحلي ولو نظريا،في تسيير شؤونه،الأمر الذي يعكس وجهة نظر المشرع نحو تفعيل المشاركة الشعبية [1]

المبحث الثاني :محددات التنظيم البلدي في ظل القانون (11/10)

تعد البلدية الوحدة الأساسية للإدارة المحلية فهي تخضع لنظام تعيين ،ونظرا لأهميتها فهي تمتاز بخـصائص منحت لها بموجب القانون.

1-تعريف البلدية :

تنشأ البلدية بموجب قانون،وهذا مانصت عليه المادة الأولى من قانـون (11/10):" البلدية هي الـــــجماعة الإقليمية القاعدة للدولة ،وتتمتع بالشخصية المعنوية والذمة المالية المستقلة وتحدث بموجب قانون "[2]

وهو نفس تعريف القانون (90/08) لها،إلا انه أضاف في المادة الـــــثانية منه أن :"البلدية هي الـــــقاعدة الإقليمية اللامركزية ،ومكان لممارسة المواطنة،وتشكل إطار مشاركة المواطن في تسيير الشؤون العمومـــية "

وذلك يدل على أن البلدية تشكل الإطار المؤسساتي للممارسة الديمقراطية المحلية. [3]

للبلدية إقليم جغرافي معين،وله حدود معينة،ومساحة معينة،يحتوي على عدد معين من السكان، ويختلف من منطقة إلى أخرى، وللتمييز بين البلديات لابد أن يكون لها اسم يختار لها تبعا للتنظيمات،وهذا ماجـــاء في المادة 06 من قانون (11/10):"للبلدية اسم وإقليم ومقر رئيسي ".

---

[1] - موفق، **مرجع سابق** ،ص 95.

[2] - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، البرلمان، **قانون 11/10 يتضمن قانون البلدية** ، الجريدة الرسمية، العدد 37 ، الصادرة في 2011/07/03 ،المادة 01.

3- المادة 02 من قانون (11/10)، مرجع سابق.

2-هيئات البلدية وإدارتها :

تنص المادة 15 من القانون الجديد للبلدية أن الهيكل التنظيمي لإدارة البلدية في الجزائر يتشكل من هيئتين: هيئة المداولة وتتمثل في المجلس الشعبي البلدي، وهيئة تنفــيذية يرأسها رئيس المجلس الشعبي البلدي [1] وإدارة ينشطها الأمين العام للبلدية تحت سلطة رئيس المجلس الشعبي البلدي .

2-1 المجلس الشعبي البلدي :

هو الجهاز المنتخب الذي يـــمثل الإدارة الرئيــسة بالبلدية ،وينتخب المـــجلس وفقا للـمادة 65 من قانون الانتخابات الجديد (12/01) المؤرخ في 2012/01/12 لمدة خمسة (05) سنوات ،بطريقة الاقــتراع النسبي على القائمة، وعليه فان دراسة المجلس الشعبي البلدي تتوجب دراسة تشكيله وقواعده ونظام مداولاته [2]

لقد أولى المشرع الـجزائري أهمية كبـــيرة للمجلس الشعبي البـــلدي،وهذا منذ صـــدور أول قانون للبلدية سنة 1967.

يتشكل المجلس الشعبي البلدي من عدة أعضاء منتخبين، أي الناجحين من القوائم المــترشحة ،بحـيث يتم نجاح عدد من أعضاء القائمة تناسبا مع عدد الأصوات التي تحصلت عليها ،واعتمد الـمشرع الجزائري على معيار التعداد السكني للبلديات عدد أعضاء المجلس الشعبي البلدي ، ضمن الشروط الآتية :

-13 عضوا في البلديات التي يتراوح عدد سكانها بين 10.000 و20.000 نسمة .

-19 عضو في البلديات التي يتراوح عدد سكانها 20.001 و50.000 نسمة .

-23 عضو في البلديات التي يتراوح عدد سكانها 50.001 و100.000 نسمة .

-33 عضو في البلديات التي يتراوح عدد سكانها 100.001 و 200.000 نسمة .

-43 عضو في البلديات التي يساوي عدد سكانها200.001 نسمة أو يفوقه ويعتبر كحد أقصى بعدما كان 33 عضو الحد الأقصى في القانون (97/07) .[3]

---

[1] - المادة 15 من قانون (11/10)، **مرجع سابق .**

[2] - لطيفة عشاب، **النظام القانوني للبلدية في الجزائر**.(مذكرة ماستر في الحقوق والعلوم السياسية ،كلية الحقوق ،جامعة ورقلة ،2013) ،ص 18.

[3] - المادة 79 من **القانون العضوي رقم (12/01)** المؤرخ في 2012/02/12، المتعلق بنظام الانتخابات ،الجريدة الرسمية، العدد 01،الصادرة في 2012/01/14

ونصت الفقرة الأولى من المادة 78 من القانون العضوي للانتخاب (12/01)على انه :" يشترط في المترشح لعضوية مجلس البلدية أن يستوفي الشروط التي نصت عليها المادة 03 من نفس القانون، بالإضافة إلى أن يكون مسجلا في الدائرة الانتخابية التي يترشح فيها " وبالعودة إلى نص المادة نجد أن المشرع حدد شروطا يشترك فيها الناخب والمترشح وهي[1]:

- التمتع بالجنسية الجـزائرية.
- بـــلوغ سن 23 سنة .
- التمتع بالحقوق الوطنية (المدنية والسياسية).

وهذا ما يوضح أن المشرع لم يضح شروطا للعضوية في المجالس، بل اكتفى بتحديد سن الترشح ،الجـــنسية ولم يوضح حالات التنافي التي تمنع المترشح من الترشح، وفي هذا المجال يظهر جليا السبب الذي جـعل العديد من الفقهاء ينتقدون تشكيل المجلس الشعبي البلدي عن طريق الانتخاب فقط، وهذا ما دفع إلى اعتـبار تشكيل المجلس عن طريق التعيين يتضمن توفر الكفاءات والإطارات التي تحوز الشهادات العليا، والتي تكون أكثر تخصصا لتسيير البلـــدية.

ثانيا :سير المجلس الشعبي البلدي

يأخذ المجلس الشعبي البلدي بأسلوب الإدارة الديمقراطية الحديثة، ويمارس قراراته والاختصاصات المخولة لـه بموجب التداول، وقراراته لا تتخذ إلا بعد البحث والاستقصاء وجمع البيانات والتداول في الأمر[2]

ولدراسة كيفية سير نظام المجلس الشعبي البلدي يجب تناول دوراته ومداولاته .

أ-دورات المجلس الشعبي البلدي : نصت المادة 16 من القانون البلدي الجديد على انـــه :" يجتمع المجلس الشعبي البلدي في دورة عادية كل شهرين، ولا تتعدى مدة كل دورة خمسة أيام "[3]

[1] - المادة 03 من القانون العضوي رقم (12/01)، **مرجع سابق .**
[2] - مصطفى حسين ،**مرجع سابق**،ص 158.
[3] -المادة 16 من القانون (11/10)، **مرجع سابق** .

بخلاف مانص عليه القانون القديم في مادته 14، والتي نصت على انه :" يجتمع كل ثـلاث أشهر أي أربع مرات في السنة "،أما بالنسبة للدورات الاستثـــنائية، فقد نصت المادة 17 من قانـون (11/10) على انه : "يجتمع المجلس في دورة استثنائية كلما اقتضت شؤون البلدية ذلك بطلب من رئـــيسه أو (3/2) أعضائه أو بطلب من الوالي ".

ب–مداولات المجلس الشعبي البلدي :تنص المادة 23 من قانـــون البـــلدية على أن :" اجتماعات المجلس الشعبي البلدي لا تصح إلا بحضور الأغلبية المطلقة، أي أن المداولات تعتبر صحيحة بعد الاستدعاء الثاني بفارق خمسة أيام كاملة مهما كان عدد الأعضاء الحاضرين ، وتكون الجلســـات علنية ،وتكون مفـــتوحة لمواطني البلدية ولكل مواطن معني بموضوع المداولة "، أما بالنسبة لنظام الجلسة فان المادة 27 من القانون (11/10) تنص على أن :" ضبط الجلسة منوط برئيسها، ويمكنه طرد أي شخص غير منتـــخب بالمجلس يخل بحسن سير الجلسة بعد إنذاره ".[1]

أما المادة 30 تنص على أن :" المداولات تعلق باستثناء تلك المتعلقة بالنظام العام والحالات التأديبية "[2]

2–2–رئيس المجلس الشعبي البلدي :

يمثل رئيس المجلس الشعبي البلدي الهيئة التنفيذية للبلدية ،وتكلف هذه الهيئة بتنفيذ مداولات المجلس البـلدي ،وحددت المادة **65** من القانون البلدي الحالي طريقة اختيار رئيس المجلس الشعبي الـــبلدي، حيـــث نصت على مايلي :" يعلن رئيسا للمجلس الشعبي البلدي متصدر القائمة التي تحصـــلت على أغـــلبـــية أصوات الناخبين ،وفي حالة تساوي الأصوات ، يعلن رئيسا المترشحة أو المترشح الأصغر سنا "[3]

أولا– اختصاصات أو صلاحيات المجلس الشعبي البلدي بصفته ممثلا للبلدية :

وفقا للقانون البلدي (11/10) وفي مواده المتعددة من 77 إلى 84، يمثل رئيس المجلس الشعبي الـبلدي في كافة التظاهرات الرسمية والاحتـــفالات ،كما يمثلها في كافة أعمال الحياة المـــدنية والإدارية وفقا للقـــانون بالإضافة إلى كافة الأعمال التي تتم باسم البلدية، ولحسابها في مجال إدارة الأموال والحـــقوق التي تتـــكون منها ثروة البلدية ،وذلك تحت مراقبة المجلس المنتمي إليه، ومن أهم هذه الأعمال :

[1] -المواد 23،27 من القانون (11/10) ، مرجع سابق .
[2] - المادة 30 من القانون (11/10)، مرجع سابق.
[3] - المادة 65 من القانون (11/10)، مرجع سابق .

- تسيير إيرادات البلدية والإذن بالإنفاق ومتابعة تطور مالية البلدية .
- إبرام المناقصات والمزايدات الخاصة بأشغال البلدية ومراقبة حسن تنفيذها .
- رفع الدعاوي أمام القضاء باسم البلدية ولحسابها .
- القيام بجميع الإجراءات القاطعة للتقادم ولسقوط الحق .
- المحافظة على الحقوق العقارية والمنقولة التي تمتلكها البلدية .
- اتخاذ الإجراءات الضرورية المتعلقة بالطرق وصيانتها .

ثانيا –اختصاصات رئيس المجلس الشعبي البلدي بصفته ممثلا للدولة :

بالإضافة إلى الصلاحيات السابقة ، فهو مكلف باختصاصات أخـــرى تحت إشـراف السلطة العليا، وبذلك يكون ممثلا للدولة في نطاق البلدية، وهذا مانصت عليه المواد من 85 إلى 95 ،ويحمل رئـــيس المـــجلس صفة ضابط الحالة المدنية ،وصفة ضابط الشرطة القضائية،ويتولى تحت سلطة الوالي في أعـمال عديـــدة أهمها :

- السهر على توفير النظام العام والأمن العمومي ومحاربة كل الأعمال المخلة بها .
- نشر وتنفيذ القوانين واللوائح والأنظمة في دائرة البلدية .
- مراجعة القوائم الانتخابية والتصديق على التوقيعات.
- السهر على تنفيذ الإجراءات الخاصة بالوقاية، والتدخل فيما يخـــص الإسـعـافات والقـــيام بإحـــصاء لفئات المواطنين المعنيين بالخدمة الوطنية. [1]

2–3– الأمين العام للبلدية :

أهم ماجاء به قانون البلدية الجديد،انه ادخل ضمن الأجهزة المسيرة للبلدية شخصية الأمين العام، فطبقا لنص المادة 15 من قانون (11/10) :تتوفر البلدية على هيئتا هما المجلس الشعبي البلدي ورئيسه، بالإضـافة إلى إدارة ينشطها الأمين العام للبلدية تحت سلطة رئيس المجلس الشعبي البلدي ".

[1] - موفق ، مرجع سابق ، ص 103.

ووفقا للمادة 129 من قانون البلدية الحالي مايلي :

- ضمان تحضير اجتماعات المجلس الشعبي البلدي .
- تنشيط وتنسيق سير المصالح الإدارية والتقنية البلدية .
- ضمان تنفيذ القرارات ذات الصلة بتطبيق المداولات المتضـمنة الهيكل التنـــظيمي ،ومخـــطط تسيير المستخدمين .
- إعداد محضر تسليم واستلام المهام المنصوص عليه في القانون [1].

المبحث الثالث :مظاهر الدور التنموي للبلدية في القانون (11-10)

تعتبر البلدية نواة الدولة على المستوى المحلي، ورمز الديمقراطية المتجسدة في تشكيلات مجالسها المحـــلية المنتخبة، وجاء الإصلاح البلدي (11/10)، والذي حدد بصورة واضحة مجـال نشاط الـــبلدية في تجســيد التنمية المحلية على المستوى البلدي، وعلى ضوء ماسبق سوف يتم التطرق إلى صلاحيات الهيـئات المحلية وبصفة خاصة البلدية على مستوى التنمية المحلية، وكل هذا في إطار الـقانون (11/10)، ويمكن إجـمال هذه الصلاحيات :

1-في مجال تهيئة الإقليم والتنمية المستدامة والتخطيط :

تتولى البلدية إعداد مخططها التنموي القصير والمتوسط وطويل المـــدى الموافق لعـــهدته ،ويصادق عليه المجلس بموجب مداولة ،وتعمل على تنفيذه في إطار الصلاحيات المسندة إليها قانونا ،بالتنسيق مع مخـطـط الولاية وأهداف المخططات الوطنية المتعلقة بالتهيئة والتنمية المستدامة [2].

كما تشارك البلدية في إجراءات التهيئة العمرانية بموجب الآراء التي يبديها ،بشأن المشاريع القطاعية المتعلقة بحماية الأراضي الفلاحية والمساحات الخضراء [3].

---

[1] - المواد 15و129 من القانون (11/10)، مرجع سابق .

[2] - عتيقة جديدي، **إدارة الجماعات المحلية في الجزائر**، بلدية بسكرة نموذجا (مذكرة ماستر في العلوم السياسية،كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة بسكرة ، ،ص 137.)

[3] - المادتين 109،110 من القانون (11/10) ، مرجع سابق.

كما تعمل البلدية على المراقبة الدائمة لمطابقة البناءات للشروط المحددة في القوانين والتنظـيمات المعمول بها،وذلك باشتراط الموافقة المسبقة للمجالس على إنشاء أي مشروع على تراب البلدية يتضمن مخــاطر من شأنها إلحاق الأضرار بالبيئة ،وكل هذا بهدف المحافظة على البيئة والصحة.[1].

وعلى صعيد أخر تنص المادة 116 من القانون (11/10) ،حمل المشرع البلدية حماية التراث المــعماري والمواقع الطبيعية ،وحماية الأملاك العقارية الثقافية والحفاظ على الانسجام الهندسي للتجـــمعات السكنية .[2]

ويعود للبلدية السهر على المحافظة على النظافة العمومية والطرق ومعالجة المياه القــذرة ،وتوزيع المــياه الصالحة للشرب ومكافحة ناقلات الأمراض المعدية ،كما يعود لها حماية الـــتربة والـــثروة الـــمائية .

2- في المجال الاجتماعي :

وفي هذا المجال تنص المادة 122 من قانون (11/10) على أن :" البلدية تقوم بانجاز مؤسسات التعـــليم الابتدائي، وذلك طبقا للخريطة الرسمية الوطنية، وتقوم بضمان صيانتها مع انجاز وتسيير المطاعم المدرسية مع السهر على ضمان توفير وسائل النقل، كما تتكفل بانجاز المراكز الصحية وقاعات العلاج وصـــيانتها طبقا للمقاييس الوطنية، كما تعمل على انجاز وصيانة المراكز الثقافية المتواجدة عبر ترابها "[3].

أما في مجال سياسيات السكن، فقد حددت المواد من 113 إلى 120 من القــانون (11/10)،دور المجلس الشعبي البلدي في ميدان السكن، من خلال وضع ميكانـــيزمات وتقاليد قد تدفع إلى خلق ثـقافة عـــقارية عمومية ،وقد خول القانون للبلدية بعض الصلاحيات منها :

– تشجيع تأسيس جمعيات السكن ولجان الأحياء، وتنظيم نشاطها من اجل القيام بعملية حمـــاية العقارات أو الأحياء السكنية وصيانتــــها .

– تسهيل عمل أصحاب المبادرة من خـــــــــلال وضع تحت تصرفاتهم التعليــمات والقواعد العــمرانية وكل المعطيات الخاصة بالعملية المراد القيام بها .

–المساعدة على ترقية برامج السكن والمشاركة فيها .[4]

---

[1] - جديدي ،مرجع سابق ،ص 137.
[2] -المادة 116 من القانون (11/10) ، مرجع سابق .
[3] - جديدي ، مرجع سابق ،ص 137.
[4] - جمال زيدان، **إدارة التنمية المحلية في الجزائر بين النصوص القانونية ومتطلبات الواقع**، الجزائر: دار الامة للطباعة والنشر والتوزيع ، 2014 ،ص 104.

3 –في المجال المالي :

طبقا للمادة 180 من القانون (11/10)،والتي تنص كالأتي :""يتولى الأمين العام للبلدية تحت سلطة رئيس المجلس الشعبي البلدي، إعداد مشروع الميزانية، يقدم رئيس المجلس الشعبي البلدي مشروع الميزانيـــة أمـام المجلس للمصادقة عليه " أما المادة 181، فنصت على :"أن يصوت على الميزانية الأولية قبل 31 أكـتوبر من السنة المالـــية التي تسبق سنة تنفيذها ،ويصوت على المـــيزانية الإضـــافية قبـل 15 يونيو من السنة المالية التي تنفذ فيها "

وهذا ما أكدته المادة 182 بحيث نصت على انه :"يصوت على الاعتمادات بابا بابا ومادة ومادة "[1]

4 – في المجال الاقتصادي :

وفي هذه النقطة ورجوعا إلى المادة 31 من القانون البلدي (11/10)،أعطى المشروع الجزائري للبلدية حق إنشاء بموجب مداولة لجنة مكلفة بالشؤون الاقتصادية والمالية والاستثمار ،إضافة إلى إمكانية إنشاء لـجان بلدية مؤقتة تتكفل بمتابعة النشاطات الاقتصادية ،أما المادة 109 من القانون (11/10):"يخضع إقـامة أي مشروع استثماري أو تجهيز على إقليم البلدية أو أي مشروع يندرج في إطار البرامج القطـاعية للتنـمية ،إلى الرأي المسبق لمجلس الشعبي البلدي ولاسيما في مجال حماية الأراضي الفلاحـية والتأثير في البيئة " وأجاز قانون البلدية للمجلس الشعبي البلدي إنشاء مؤسسات عامة ذات طابع اقتـصادي تتـمتع بالشخصية المعنوية[2].

[1] - زيدان ،مرجع سابق ،ص 104.
[2] - المادة 182 من القانون (11/10) ، مرجع سابق .

خلاصة الفصل الأول :

يهدف هذا الفصل الأول إلى دراسة ومعرفة مفهوم البلدية، على أنها هي الـجماعة الإقليمية القاعــدية للدولة وتتمـــتع بالشخصية المــعنوية والذمة المالية المســتقلة، وتحدث بموجب قانون، ومــكان لمــمارسة المواطنة، وتشكل إطار مشاركة المواطن في تسيير الشؤون العمومـية،مع معرفة هــيئاتها واختـصاصاتهــا ثم تطرقنا في الأخير إلى مظــاهر نشاط الـــبلدية في تجسيد التنمية المحلية على المستوى المحلي في ظل قانون البلدية 11/10.

الفصل الثاني :

الإطار النظري للتنمية المحلية

تمهـــــــيد:

تحظى عملية التنمية المحلية بأهمية كبيرة من قبل الدول سواء كانت متقدمة أو نامية، لما لها من دور فعال في تنمية المجتمعات المحلية، هذا نتيجة أن قضية التنمية لم تعد حكرا على الدولة والحكومة للقيام بـــها بل تجاوزت ذلك لتصبح شأنا محليا من خلال العمل على رفع مستوى الدخل والمعيشة للمواطنين على المستوى المحلي .

وفي هذا الفصل سيتم التطرق إلى المباحث التالية :

المبحث الأول :مفهوم التنمية المحلية وخصائصها .

المبحث الثاني : مقومات وأهداف التنمية المحـلية .

المبحث الثالث : مجالات التـــــنمية المحليـــة .

المبحث الأول : الإطـــار النظري للتنمية المحلية

لقد عرف مفهوم التنمية عامة والتنمية المحلية خاصـــة تعريفات عديدة تنوعت بتنوع المدارس والنظـــريـات المفسرة لها، حيث تأرجـــحت هذه التعريفات بين مفاهيم إيديولوجية مختلفة حددت كل منها الغاية والآليـات الممكنة لتجسيدها وفق تصور فكري أحيانا وعملي أو واقعي أحيانا أخرى.

إلا أن الهدف من هذه الدراسة المتعلقة بالتنمية كمفهوم تاريخي باقتصار ذلك ما يمليه طبـــيعة الموضـوع لاغير .

فالتنمية الحقيقية تختلف عن النمو حيث ترفض الاقتــصار على المظاهر الاقتصادية كنمو الدخل المتوسط مثلا لأنها تشمل جميع جوانب الحياة بما في ذلك الأبعاد الاقتصادية ذاتها .

ومن ثم **فالتنمية** ((هي عملية شاملة بهدف التغيير الإرادي نحو الأفضل وهي ليست الــتطور الذي قد يعني التغيير الكمي لاغير، فهي عملية مجـتمعية مقصودة لتعظيم فرص الحـياة، وتعظيم فرص المساواة للأغلبية في المجتمع)).[1]

الفرق بين مفهوم التنمية وبعض المفاهيم الأخرى المشابه :

أ– **الفرق بين التنمية والنمو** :يقصد بمصطلح النمو عملية الزيادة الثابتة المستمرة التي تـــحدث في جـانب معين من جوانب الحياة ،أما التنمية فهي عبارة عن تحقيق زيادة سريعة تراكمية ودائمة خلال فترة من الزمـن.

ب–**الفرق بين التنمية والتغيير** :إن التغيير لايؤدي بالضرورة إلى الــتقدم والارتقــــاء والازدهار فقد يتـــغير الشيء إلى نحو سلبي ،بينما هدف التنمية هو التغيير نحو الأفضل بوتيرة متصاعدة ومتقدمة .

ج– **الفرق بين التنمية والتطور** :إن التطور مفهوم يعتمد بالأساس على التصور الذي يفـــــترض أن كـل المجتمعات تمر خلال مراحل محددة ثابتة في مسلك يندرج من ابسط الأشكال إلى أكثرها تعقيدا .

د–**الفرق بين التنـــمية والتقدم** :التقدم يدل على نتيجة وثمرة حدوث عمليتي التنمية والتنمية الشاملة .[1]

[1] –إسماعيل صبري عبد الله ،"**التنمية المستقلة :محاولة لتحديد مفهوم مجهل ،التنمية المستقلة في الوطن العربي** ، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ،جانفي 1987 ، ص ص 27– 77

تطور مفهوم التنمية المحلية :

لقد بدأت تظهر البوادر الأولى للاهتمام بالتنمية المحلية ،من خلال تنامي اهـــتمام الدول بالتسيـــير علـى المستوى المحلي كبديل لنظام التسيير الموحد على المستوى المركزي، ففي البداية أطلق على مصطلح تنـمية المناطق الريفية والمحلية مصطلح تنمية المجتمع خاصة 1944.عندما رأت سكرتارية اللـــجنة الاســتشارية للتعليم الجماهير في إفريقيا ضرورة الأخذ بتنمية المجتمع واعتبارها نقطة البداية في السياسيات الـعامة، كما أوصى مؤتمر كامبردج في عام 1948 بضرورة تنمية المجتمع المحلي لتحسين الأحوال والظروف المعيشية للمجتمع ككل اعتمادا على المشاركة والمبـادرة المحلية لأبـــناء المــجتمع، وفي عام 1954 أوصى مؤتمر اشردج، الذي عقد لمنافسة المشاكل الإدارية في المستعمرات البريطانية بضرورة تنمية المجتمع المحلي ونـجد على مستوى الأمم المتحدة وعلاقتها المتخصصة، تم تركيز مفهــــوم تنمية المجتـمع كوسـيلة لرفع مستوى المعيشة وتهيئة أسباب الرقي الاجتماعي المحلي من خلال مشاركة المجتمع الايجابية ومبادراته الذاتية علاوة على الجهود الحكومية، وقد كان الهدف من البرنامج تنمية المجتمع هو مساعدة القرى على تحــديد وإشبـاع احتياجاتهم في مجال الزراعة،والمياه،والصرف الصحي والتعليم ... الخ .

كما أن مفهوم تنمية المجتمع قد تزامن معه أيضـــا مفهوم أخر هو مفهوم التنمية الريفية: الذي ركــز علـى الجانب الاقتصادي وزيادة الإنتاج الزراعي دون الاهتمام بالجوانب الأخرى كالخدمات الاجتماعية التي تتمثل في التعليم الصحة والإسكان ومياه الشرب النقية والصرف الصحي وغيرها .[2]

فتنمية المجتمع هي الجهود التي تبذل بواسطة الهيئات الحكومية أو المجتمع نفسه في سبيل إحداث تــطور اجتماعي أو اقتصادي معين .[3]

وقد أدى هذا التطور في فكر التنمية إلى ظهور التنمية الريفية المتكاملة، الذي عبر عنه تقرير البـنك الدولي في عام 1975،عندما ذكر أن التنمية الريفية عملية متكاملة أو إستراتيجية شاملة تســتهدف تطـوير الحياة الاقتصادية والاجتماعية لفقراء الريف، وذلك من خلال زيادة الإنـــتاج الزراعي،وإنشاء صناعات ريفية توفر فرص عمل جديدة وتحسين الخدمات الصحية والتعليمية والاقتصادية والإسكان.[4]

[1] - محمد نصر عارف ،**في مفاهيم التنمية ومصطلحاته**، مجلة ديوان العرب ،جوان ،2008 ،ص8

[2] - عبد المطلب عبد الحميد ،**التمويل المحلي والتنمية المحلية**_مصر :الدار الجامعية ،2001 ، ص 15

[3] - عز الدين فراج ،**التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الوطن العربي وتحقيق الأمن الغذائي والاكتفاء الذاتي**_مصر :دار الفكر العربي ،1986 ، ص12

[4] - عبد المطلب عبد الحميد ،مرجع سابق ، ص15

وأخيرا ظهر مفهوم التنمية المحلية ،نظرا أن مفهوم التنمية الريفية المتكاملة كان يركز على المناطق الريفيــة دون ربطها بتنمية المناطق الحضرية، لذا أصبح هناك مفهوم جديد للتنمـــية وهو التنــمية المحــلية حيث أصبحت التنمية تتجه إلى الوحدات المحلية سواء ريفية أو حضرية .[1]

تعريف التنمية المحلية :

مما سبق يمكن القول أن التنمية المحلية تشكل ركيزة من الركائز الأساسية للتنمية ،إذ تستهدف تحــقيق التوازن التنموي بين مختلف المناطق ،وفي مقدمة مهامها تنفيــذ مشروعات البني الأســاسية ضمن النطاق المحلي ،إلى جانب دورها الــمؤثر في تفعيل الاستثمارات المحلية،وخلق فرص العمل والمشروعات الصغيرة المدرة للدخل ،وتتعدد تعريفاتها وذلك وفق مقاربات متنوعة ترتبط بأسلوب العمل التنموي أو الأهداف التـموية وإذا كانت جهود الدولة تمثل عاملا مهما لتحقيق التنمية المحــلية، فان الجهود الذاتية من خلال المــنتخبين والمشاركة للمواطنين لاتقل أهمية .

فعرفت التنمية المحلية بأنها العملية التي بواسطتها يمكن تحقيق التعاون الفعال بين جهود المواطنـــــــين وجهود السلطات العمومية (الدولة)،للارتفاع بمستويات التجمعات المحلـــية والوحدات اقتـصاديا ،اجتماعيا ،ثقافيا وحضاريا من منظور تحسين نوعية الحياة في منظومة شاملة ومتكاملة.[2]

ونظرا لأهمية موضوع التنمية المحلية فقد حظيت باهتمام الباحثين نذكر منها :

أولا تعريف محي الدين صابر:

"يعتبرها مفهوم حديث الأسلوب للعمل الاجتماعي والاقتصادي في مناطق محددة يقوم على أسس وقواعد من مناهج العلوم الاجتماعية والاقتصادية ،وهذا الأسلوب يقوم على إحداث تغيير حــضاري في طريقة التفـكير والعمل والحياة عن طريق إثارة وعي البيئة المحلية، وان يكون ذلك الوعـــي قــائما على أساس الــمشاركة في التفكير والإعداد والتنفيذ ،من جانب أعضاء البيئة المحلية جميعا في كل المستويات علميا وإداريا "[3]

[1] عبد المطلب عبد الحميد ،مرجع سابق ، ص 15

[2] حسين عبد القادر ،**الحكم الراشد في الجزائر وإشكالية التنمية** .(مذكرة ماجيستر ،كلية الحقوق والعلوم السياسية ،جامعة تلمسان ،2012)ص 54

[3] عبد النور ناجي "**نحو تفعيل دور الإدارة المحلية الجزائرية لتحقيق التنمية الشاملة** "ورقة بحث مقدمة إلى الملتقى الوطني حول :"التحولات السياسية وإشكالية التنمية في الجزائر :واقع وتحديات" جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف ،كلية العلوم القانونية والإدارية ،16–17 ديسمبر ص 167

ثانيا تعريف الدكتور فاروق زكي :

" التنمية المحلية هي تلك العمليات التي توحد جهود الأهالي ،وجهود السلطات الحكومية لتـــحسين الأحوال الاقتصادية ،الاجتماعية والثقافية للمجتمعات المحلية ،وتحقيق تكـــامل هذه المجتمـــعات في إطـــار حياة الأمة ومساعدتها على المساهمة التامة في الـــتقدم القومي، وتـــقوم هذه العمليات على عاملين أساســين هما مساهمة الأهالي أنفسهم في الجهــود المـــبذولة لتحـسين مســـتوى معيشتهم، وكذا توفير مايــلزم من الخدمات الفنية وغيرها بطريقة من شأنها تشجيع المبادرة والمساعدة الذاتية والمتبـــادلة بين عناصر المجتمع وجعل هذه العناصر أكثر فعالية "[1]

ثالثا تعريف الأمم المتحدة :

"العمليات التي يمكن بها توحيد جهود السكان والحكومة لتحسين الأحوال الاقتصادية والاجــتماعية والثقافية في المجتمعات المحلية، ومساعدتها في الاندماج في الحياة الجماعية والمـــساهمة في تقدمها بأقـــصى قدر ممكن " [2]

التعريف الإجرائي للتنمية المحلية :

"هي العملية التي تشجع المجتمع المحلي على اتخاذ الخطوات التي تجعل حياتهم المـادية والروحـية أكثـــر غـــنى ،معتمـــدين في ذلك على أنفسهم ،فجـــوهر التنـــمية هو الذي يـــعالج بها المجتمع مشكـلاته "[3]

والجدير بالذكر ،انه لايوجد إجماع حول هذا المفهوم ،لكن يمكن استخلاص مجموعة من العناصر يرتكـــز عليها التعريف :

- التركيز على العنصر البشري واعتباره مورد ثمين .
- اتخاذ إقليم محدد مجالا لها .
- اعتبارها عملية وليست مجرد حالة .

[1] زيدان،**مرجع سابق** ، ص 17

[2] فؤاد بن غصبان ،**التنمية المحلية ،ممارسات وفاعلون** ،عمان :دار صفاء للنشر والتوزيع ،ط/1 ،2015 ،ص31.

[3] درار محمد ،**آفاق التنمية المحلية في ولاية سعيدة دراسة حالة** .(مذكرةماستر في العلوم السياسية ،تخصص سياسات عامة وتنمية ،جامعة سعيدة ،2015) ص 22

-مقاربة ذات مجالات أو أبعاد متعددة (اقتصادية ،اجتماعية ،ثقافية ،إقليمية)

المبحث الثاني : مقومات وأهداف التنمية المحلية

تعتبر التنمية المحلية سيايات وبرامج تهدف إلى تنمية جميع الجوانب ،سواءا الاقتصادية أو الاجتماعيـة أو الثقافية للمواطن ، فهي تقوم على مجــموعة من المـقومات ، وتسعى إلى تحقيق جمـــلة من الأهـــداف .

- **مقومات التنمية المحلية :**

1-المقومات المالية :

يعتبر العنصر المالي عاملا أساسيا في التنمية المحلية، حيث أن نجاح الهيئات المـــحلية في أداء واجـبها والنهوض بالأعباء الملقاة على عاتقها،من ناحية توفير الخدمات للمواطنين يتوقف لحد كـــبير على حـــجم مواردها المالية من الطبيعي انه كلما زادت الموارد المالية التي تخص الهيئات المحلية ، كلما أمكن لــــهذه الهيئات أن تمارس اختصاصاتها على الوجه الأكمل معتمدة في ذلك على نفسها دون اللجوء إلى الحــكومة المركزية للحصول على الإعانات المالية ،كما أن تسيير هذه الموارد يتطلب وجود إدارة مــالية على المستوى المحلي تتولى تنظيم حركة الأموال ،وهذا بالتخطيط المالي الجيد وكذا الرقابة المالية المستمرة.

كذلك من المقومات المالية التي تساعد على تحقيق التنمية المحلية ،توفير نظام محاسبي كفؤ وتنظـيم رشـيد المعلومات ،تحليل مالي سليم وموازنة محلية أو قيم مالية دقيقة ،إن توفير هذه العناصر مجتمـعة يساعد في تحقيق أهداف الجماعات المحلية ،يجعلها تعمل بكفاءة عالية واستقلالية تامة .

2-المقومات البشرية :

إن العنصر البشري أهم عنصر واهم مورد في العملية الإنـــتاجية، وفي نجاح التنمـــية المحلية، فالعنصر البشري هو الذي يفكر في كيفية استخدام الموارد المتاحة أفضل استخدام، وهو الذي يدير التـــمويل اللازم لإقامة المشروعات، كما انه هو الذي ينفذ هذه المشروعات ويتابعها ويعيد النظر فيما يقـــابله من مشكلات ،ويضع الحلول اللازمة لها في الوقت المناسب، ولهذه يوجب على التنمية المحلية تحقيق هدف تنمية الموارد

البشرية من مختلف الجوانب ،سواء الاجتماعية ،الاقتصادية ،الثقافية وحتى السياسية باعتبار أن الإنسان لديه إمكانيات وقدرات بنوعيها ،الذهنية والجسدية، تفوق ماتم استغلاله فعلا في مواقف العمل المختلفة .[1]

3 –المقومات التنظـيمية:

تتطلب التنمية المحلية المحلية الناجحة مجموعة من الإجراءات التنظيمية التي تتمثل في وجود إدارة محلـية ،مهمتها إدارة المرافق المحلية وتنظـيم الشؤون المحلية ،بحيث تــتمثل هذه المــقومات في ربط المستويات التنموية المختلفة ببعضها البعض ضمن إطار نظام موحد ومفتوح . بالإضافة إلى ذلك يتوجب توفير الإطار التشريعي الملائم لتعزيز جهود التنمية .[2]

وكما ذكر سابقا أن المقومات التنظيمية تتمثل في وجود نظام وحدات محلية إلى جــوار إدارة مركزية، مهتمة بالتخفيف من أعباء موظفي الإدارات المركزية ،وقـصرها على الإعمال الإدارية المــهمة، ذلك عــن طريق استخدام أساليب إدارية مختلفة، يجب عليها أن تراعي جميع الظروف والعوامل المحلية مما برفع من كـــفاءة العمل .[3]

- **أهـــداف التنمية المحلية :**

إن الهدف الرئيسي الذي تسعى وراءه التنمية المحلية يتمثل في تحسين الحياة في كــافة المجالات وتــطوير المجتمع المحلي حتى ينعم بالحياة الكريمة ويمكن حصر هذه الأهداف فيما يلي :

– زيادة الدخل المحلي حيث تعتبر الزيــادة في الدخل من أولى أهداف التنمـــية المحلـية فزيادة الدخــــل الحقيقي في أي مجتمع محلي تحكمه عوامل كمـــعدل الزيادة في السكان وإمكانيات المجتمع الفنية والمادية فمثلا كلما كان معـــدل الزيادة في السكان كبيرا كلما اضطرت الدولة للعـــمل على تحقــيق نســبة أعـلى للزيادة في الدخل ،غير أن حدود هذه الزيادة تتوقف على الإمــكانيات المادية والفنية للمجتمع المحلي والدولة فـــكلما توافرت رؤوس الأموال والكفاءات كلما تحققت نسبة أعلى للزيادة في الدخل الحقيقي المحلي .

– رفع مستوى المعيشة حيث تسعى الدول النامية باستمرار من اجل رفع مستوى معيشة أفرادها،لأنها أيـقنت بأن الضرورة المادية للحياة ،والمتعذرة تحقيقها مالم يرتفع مستوى المـعيشة لسكان المجتمعات المحــلية لهذا

[1] خنفري خيضر،**تمويل التنمية المحلية في الجزائر واقع وآفاق**.(أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ،جامعة الجزائر 3،2011) ص25

[2] - بن غصبان،**مرجع سابق**،ص44.

[3] - درار، **مرجع سابق** ،ص34.

نجد أن هذا الهدف من بين أهم الأهـداف التي يجب أن تعمل التنمية المحـلية على تحقيـــقها لكافة أفراد المجتمع المحلي .[1]

- إحداث سلسلة من المتغيرات الوظيفية والهيكلية اللازمة لنمو المجتمع وذلك بزيادة قدرة افرادة على استغلال الطاقة المتاحة لتحقيق اكبر قدر من الحرية والرفاهية بأسرع من معدل النمو الطبيعي .[2]

– إعادة الثقة إلى المنطقة المحـلية وخاصة الريف ،الذي طبع عليه شعور الدونية أمام المديـنة والتي طغى عليها الشعور بالتفوق ،الشيء الذي جعل أهالي الريف يفقدون ثقتهم في عاداتهم وتقاليدهم ساعين النزوح من الريف وتقليد سكان المدينة .

– سد احتياجات السكان المحليين من السلع والخدمات .

– تحقيق الضبط الاجتماعي المناسب بإيجاد مناخ مناسب لعملية التنمية مثل معرفة الفرد لواجبـــاته ودوره في عملية التنمية[3].

– تنمية جهود المواطنين في المجتمع وتأكيد استمرارها، وهذا عن طريق استــخدام كل المـــوارد البـــشرية في المجتمع والعمل بشتى الطرق على تنميتها عن طريق التعليم والتدريب والممارسة .[4]

– تحقيق معدلات عالية من النمو الاقتصادي ،وذلك من خلال زيادة المشاريع الاقتصادية المحلية .

– القضاء على الفقر والجهل والتخلف، ويتم ذلك من خلال فتح مناصب شغل عن طريـــق المشـــاريع مما يخفض من معدل البطالة، ويرفع من القدرة الشرائية للأفراد .

من خلال ماسبق، يمكن استنتاج الهدف الرئيسي للتنمية المحلية في جانبين أساسين هما :

– تحقيق حاجيات المجتمع المحلي باختلاف أنواعها :اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا ،بالإضـافة إلى تحـــسين نوعية المعيشة لتلك الوحدات المحلية .واستغلال كل الموارد الذاتية المـــمكنة بما فيـــها العنصر الـــبشري ،وتعبئتها من اجل تحقيق تنمية ذاتية وإقناع محلي .[1]

---

[1] - اشرف رضا ونيه رابح ،**معوقات التنمية المحلية**،دراسة ميدانية في ولاية سكيكدة،رسالة ماجستر،جامعة قسنطينة،معهد علم الاجتماع ،1998-1999، ص ص 31 ،30

[2] -رشيد سالمي،**اثر تلوث البيئة في التنمية الاقتصادية بالجزائر**،أطروحة دكتوراه،جامعة الجزائر 3،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ،2006 ص 88

[3] - محمد سعودي **ثر برنامج دعم النمو على التنمية المحلية**،مذكرة ماجستر،جامعة الشلف ،كلية العلوم الاقتصادية،2007،ص13.

[4] - سفيان ريملاوي ،**دور المجتمع المدني في التنمية المحلية**،رسالة ماجستر،جامعة الجزائر كلية العلوم السياسية والإعلام،قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، ماي 2010، ص 50.

المبحث الثالث : مجالات التنمية المحلية

بالنسبة لمجالات التنمية المحلية متعددة نذكر منها :

التنمية الاقتصادية :التي يقصد بها عملية تحسين وتنظيم استغلال الموارد المادية والبـشرية المتاحة بهدف زيادة الإنتاج الكلي من السلع والخدمات، بمـــعدل أسرع من معدل الزيادة في السكان بهدف تحـــقيق زيادة متوسطة في دخل الفرد الحقيقي،إذا فغاية التنـمية هي رفاهية الإنسان ماديا عن طريق تحســين دخل الفرد وتحسين مستواه المعيشي، كما أن التنمية الاقتصادية تهدف أساسا لوضع مخـــططات لتطوير الوضـعية الاقتصادية للمجموعة المحلية سواء كانت في الجانب الصناعي أو الزراعي وحتى المنشآت القاعدية .

التنمية الاجتماعية : وهي مجال تنموي يسعى للاهتمام بتنمية الجانب الاجتماعي لأفراد الإقليم الواحد حـيث أن جوهر هذا المفهوم هو لعنصر الإنساني للتركيز على قواعد مشاركة الفرد في إعداد وتنفيذ البرامج الرامـية للنهوض به، وخلق الثقة في فعالية برامج التنمية الاجتماعية مثل :الصـــحة ،الســكان ،التعليـم ،الضمان الاجتماعي .[2]

كما أن تغيير الأوضاع الاجتماعية المحلية تشتمل على عنصرين :

الأول : تغيير الأوضاع الاجتماعية القديمة التي لم تساير ظروف العصر .

الثاني :إقامة بناء اجتماعي تنبثق عنه علاقات جديدة وقيم مستحدثة ويسمح للأفراد بتحقيق اكبر قدر ممكن من إشباع المطالب .[3]

التنمية السياسية : تهدف إلى تنمية النظام السياسي القائم في دولة ما على اعتبار أن التنمية الســياسية هي عملية يكتسب بمقتضاها النظام السياسي، مرونة تسمح له باستيعاب التغيرات الاجتماعية التي تـــطرأ عــلى المجتمع وتكسبه القدرة على مواجهة المشكلات، التي تواجه المجتمع في المدى البعيد مما يزيد من فعاليـــــته واستقراره .[4]

---

[1] - بن غصبان، مرجع سابق ، ص 44.

[2] -خنفري خيضر، مرجع سابق،ص ص 21،20.

[3] -احمد مصطفى خاطر،**تنمية المجتمعات المحلية(الاتجاهات المعاصرة-الاستراتيجيات بحوث العمل وتشخيص المجتمع)**، مصر:المكتب الجامعي الجديد ،2005،ص 44.

[4] -بومدين طاشمة ،**دراسات في التنمية السياسية في بلدان الجنوب(قضايا وإشكاليات)**، الجزائر:ديوان المطبوعات الجامعية -2011، ص 47.

وهذا بالأخذ بأشكال المشاركة الشعبية الجماهيرية والمتمثلة في حق المواطنين في اختيار من يمثلونهم لتولي السلطة كاختيار أعضاء المجالس المحلية، وبالتالي من خلال المشاركة السياسية يلعب المواطن دور كـبير في دعم مسيرة التنمية السياسية .

التنمية الإدارية : ترتبط التنمية الإدارية بتواجد قيادة إدارية فعالة لها الـقدرة على بث النـــشاط في جـــوانب التنظيم ومستوياته، كما يغرس في الأفراد العاملين بالمنظمة روح التكامل والإحساس بأنهم جـماعة واحـــدة ومترابطة تسعى إلى تحقيق الأهداف والتطلع إلى المزيد من العطاء والانــجازات، كما أن مفهـــوم التنــمية الإدارية يرتبط أكثر بتنمية وتطوير القدرات البشرية في الإدارة لتحقيق الكفاءة والفعالية في المؤسسات الإدارية وزيادة مهارتها وقدرتها على حل المشاكل التي تواجهها ورفع مستوى أدائها.[1]

[1] -طاشمة ،مرجع سابق ص 47

خلاصة الفصل الثاني :

في هذا الفصل تم التطرق إلى الجانب النظري للتنمية المحلية، باعتبارها احد الأهداف الأسـاسية للبـلدية بحيث عرفت التنمية المحلية على أنها السياسات والبرامج التي تسعى البلدية إلى تحقيقها، لإحداث تـــغيـير مرغــوب فيه في وسط المجتمعات المحلية بهدف رفع المستوى المعيشي، كما تم التطرق إلى خـصائصها ومقوماتها وأهدافها ومجـــالاتها .

الـفـصل الـثـالـث:

دراسة حالة الدور التنموي لبلدية برهوم ولاية المسيلة

تمهيـــــــــــد:

في هذا الفصل تم التطرق إلى دراسة حالة بلدية برهوم، من اجل تشخيص الدور التنموي لبلدية برهوم ولاية المسيلة، وذلك من خلال التعريف بالبلدية وتاريخها، بعدها سيتم التطرق إلى الإمكانيات التي تتوفر عليها بلدية برهوم، من إمكانيات طبيعية وبشرية واقتصادية، إضافة إلى ذلك سيتم دراسة أهم الانجازات التنموية المحققة خلال الفترة الممتدة من 2013-2018. وكذا أفاق التنمية المحلية بالبلدية، وهذا بمعالجة أهم المشاكل والمعوقات، وسبل تفعيلها وكل هذا سيتم تناوله في المباحث التالية :

المبحث الأول : بطاقة فنية وتقـــــــنية حول بلدية برهـــوم .

المبحث الثاني :إمكانيات بلدية برهوم واهم الانجازات المحـققة .

المبحث الثالث : أفاق التنمية المـــــــحلية ببلدية برهـــــوم .

المبحث الأول : بطاقة فنية وتقـــنية للبلدية

تعتبر بلدية برهوم من أقدم بلديات ولاية المسيلة، وقد كانت تعرف بتاريخيا باسم– سوق أولاد نجاع –وقد ساهمت مساهمة فعالة في الثورة التحريرية المجيدة. فقد كانت قلاع من قلاع الكفاح المسلح على مستوى المسيلة، وخير دليل العدد الكبير من أبنائها الذين استشهدوا من اجل تحرير الوطن الغالي حيث دفعت ما يزيد عن 321 شهيدا، ومن شهداء المنطقة الرمز علاوة فلاك ومن مجاهديها وفدائييها المعروفين العقيد زهير جلول والمرحوم صالحي عبد العزيز،والمرحوم حمداوي عبد الله الذي كان بيته مركزا للضباط وبعد الاستقلال مباشرة أنشئت برهوم .

أصل التسمية :أخذت البلدية قديما –هوم–قوم من جهة التل بر –هوم– وهذا نسبة للواد الذي يشق البلدية إلى نصفين وينحدر من أعالي جبال منطقة التل إلى غاية شط الحضنة جنوبا .

*خلال سنوات 1814 إلى غاية1885 سميت بالقهوة، حيث كانت جل التعاملات التجارية وفض النزاعات بين الفرق، واخذ العلم الشرعي تتم بالمنطقة بين الوافدين من منطقة الصحاري والتل والحضنة[1]

*من سنة 1885 إلى سنة 1925 تطورت من قهوة إلى سوق لثنين، وهو مكان للقاء أسبوعي جهوي تجاري ويتم خلاله بناء العلاقات الاجتماعية والثقافية... الخ .كل يوم اثنين وعليه تغيرت التسمية.

*ومن سنة 1925 إلى غاية الاستقلال حيث قام المستعمر بجعلها مركزا إداريا وعسكريا بالمنطقة، بعد مركز المسيلة ومركز بريكة وأخذت اسم السوق أولاد نجاع نسبة لأصل سكان المنطقة .

*بعد الاستقلال مباشرة، سميت بلدية أولاد نجاع البلدية المختلطة، وبعدها بمدة قصيرة أعيدت تسميتها الأصلية بلدية برهوم لتبقى بهذا الاسم إلى يومنا هذا .

[1] مقابلة مع رئيس المجلس الشعبي البلدي لبلدية برهوم ولاية المسيلة - أرشيف البلدية – المقابلة يوم :2019/03/19 من 09:00 إلى 10:00 صباحا

الموقـع الإداري :تقع مدينة برهوم في الجزء الشمالي الشرقي لولاية المسيلة ،وهي إحدى المدن المهمة التابعة لإقليم الولاية، ومع هذا فهي لاتزال إداريا بلدية منذ 1966. رغم كونها تربط مدينتي عين الخضراء والدهاهنة وتجمعاتهن الثانوية بمقر الولاية، ومرور الطريق الوطنـــي رقم 40 عنها كما تبعد من مقر الولاية بحوالي 50 كلم ،يحدها من الشرق مقرة ،من الغرب أولاد عدي لقبالة من الشمال الدهاهنة ومن الجنوب عين الخضراء .

الموقع الجـغرافي :تقع مدينة برهوم في الجنوب الشرقي لولاية المسيلة ،يحدها من الشمال مرتفعات جنوبية رعوية ،من الشرق واد عولة ،من الغرب واد حنايفية ومن الجنوب أراضي فلاحية زراعية .

المساحة : تقدر مساحة بلدية برهوم بـ :11961 هكتار، ويشقها الطريق الوطني رقم 40 الذي جعل منها منطقة تكتسي طابعا خاصا، فهي همزة وصل بين شرق البلاد وغربها وشمالها وجنوبها.[1]

السكان : يبلغ عدد سكانها 23612 نسمة حسب الإحصاء العام الخامس للسكان والسكن، يسكن داخل المحيط العمراني مايفوق 19000 نسمة مسجلة اكبر تجمع سكاني داخل المحيط العمراني.

الديناميكية العمرانية :برهوم مدينة قديمة كانت تابعة إداريا قبل 1966 إلى بلدية مقرة .وكان بها فرع إداري يقع في مقر سونلغاز حاليا وبعض البنايات التي أنجزت إبان الفترة الاستعمارية، والتي هدمت ولم يبق منها إلا الشوارع التي تشكل شبكة ذات شكل شعاعي .

وبعد التقسيم الإداري لسنة 1966، أصبحت برهوم بلدية، وأنجزت بها عدة بنايات مثل الـــبناء الذاتي على طول الطريق الوطني ،وخاصة بين وادي المنايفة وبرهوم، وبمركز المدينة ومعظمها فوضويا على شكل رباعي بسيط محمول داخل نسيج عمراني على شبكة شبه شطرنجية غير منتظمة .

وفي الثمانيات وبعد أن عرف النسيج العمراني للمدينة توسعا ملحوظا، أنجزت بها عدة مرافق عامة وزعت على ثلاث مراكز وظيفية ،مركز المدينة الرئيسي ومركزين ثانويين مدعمين له .

[1] دراسة عن مراجعة المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير لبلدية برهوم – مركز الدراسات والانجاز العمراني بسطيف –المديرية الجهوية بالمسيلة-

الهيكلة العمرانية : عند دراسة المحيط العمراني لمدينة برهوم نلاحظ عـليه عدة عـناصر مهيكلة منـها .[1]

مركز المدينة الرئيسي :ويقع على الطريق الوطني رقم 40،وعند التقائه مع الطريقين الولائيين رقم 01 ورقم 42،وتوجد به أغلبية المرافق الإدارية الثقافية كالبلدية والمركز الثقافي ،البريد والمواصلات المسجد والمدرسة الأساسية .العمران شبه شطرنجي منظم أحيانا وعناصرها العمرانية بسيطة وغير مختلفة ،العلاقات الوظيفية والمجالية بين معظم المرافق غير مباشرة ولا يلاحظ عليها تسلسل للمجالات والوظائف .

مركز المدينة المدعم الثانوي :يقع على طول الـطريق الوطـــني 40 بين وادي برهوم أو منايفة .وتوجد به بعض المرافق مدرسة أساسية ومـتوسطة ومســـجد وقاعة علاج وملعب بلدي وتعاونـــية فلاحية ومقر سونلــغاز .

ويمكنه أن يلعب دورا هاما في هيكلة المحيط العمراني للمدينة وتنظيم حركة السكنات داخله، وللتخفيف من الاكتظاظ الذي يعرفه المركز لو هيكل واستغلت المساحات الفارغة المحيط به من اجل أن تعطي تسـلسلا جديد للمجالات والوظائف انطلاقا منه .

مركز المدينة الثانوي المدعم –ب–ويقع داخل النسيج العمراني الواقع بين واد برهوم والطريق الولائي رقم 42 وتوجد به ثانوية ومدرسة أساسية ومتوسطة ومسجد .

لم يؤد دورا ملاحظا في هيكلة المحيط العمراني للمدينة خاصة من الناحية المجالية، لوجود اغلب مرافقه مبعثرة بدون أي مركز بها ،وكون علاقاته الوظيفية والمجالية بالعناصر المهيكلة الأخرى ضعيفة وغير مباشرة .

[1] دراسة عن مراجعة المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير لبلدية برهوم ، مرجع سابق.

المحاور المهيكلة :

المحور المهيكل الرئيسي :هي الطريق الوطني رقم 40 ويعتبر محورا مجاليا ووظيفيا ومنه تسلسل المجالات والوظائف الحضرية .

المحور المهيكل الرئيسي :هو الطريق الوطني رقم 40 ويعتبر محورا مركبا مجاليا ووظيفيا ومنه تسلسل المجالات والوظائف الحضرية .

المحور المهيكل الثانوي :ويتكون من الطريقين الولائين رقم 01 ورقم 42 ويعتبران محوران مركبان مجاليا ووظيفيا إذ لابد أن المجالات العمرانية تتطور في اتجاهه، لكن تسلسلها يبقى من المحور المـــهيكل الرئيسي

المحور المركب الثالث :وهو الطريق الرابط بين العقدتين الوظيفيتين الثالثتين الواقعتين على الطريقيـن الولائيين رقم 01 ورقم 42،ويعتبر محورا مركبا مجاليا ووظيفيا كذلك وتكمن أهميته في الضـغط على المحور المهيكل الثانوي ،ولايلاحظ عليه أي تسلسل للمجالات والوظائف الحضرية .

العقد ونقاط تلاقي الطرقات :

العقدة المجالية والوظيفية الرئيسية:هي التي تقع عند التقاء المحور المهيكل الرئيسي مع المحور المهيـكل الـثانوي ،وتبقى عقدة وظيفية ومجالية بسيطة رغم وقوعها على وسط المدينة ،لأنها لم تهيكل هذا الأخير ولم تكن مركزا له ولانقطة تلاقي المحاور المهيكلة القادمة من المراكز الحضرية للمدينة .

العقدتين الوظيفتين الثالثتين :وتقعان عند التقاء المحور المهيكل الثانوي مع المحور المهيكل الثالثي ، وهن في حاجة إلى هيكلة ودراسة من اجل التحكم وتوسع المدينة المستقبلي .[1]

تعتبر مدينة برهوم مدينة خطية تطورت تطورا تلقائيا وفق الطريق الوطني رقم 40 وبموازاتـــه.

[1] دراسة عن مراجعة المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير لبلدية برهوم ، مرجع سابق

رغم وجود محورا مهيكلا وحاليا ووظيفيا ثانويا مهما ،والذي بدا يعرف نوعا من التطور للبنايات الفوضوية في اتجاهه وهذا بعد إن بنيت معظم المساحات الموجودة على المحور المهيكل الرئيسي .

النسيج العمراني للمدينة ذو شبكتين ،شبكة شبه شطرنجية منظمة أحـيانا بالوحدات ،أ،ب،و،د وشبكة شبه شعاعية غير منظمة بالوحدة ج .[1]

داخل هذا النسيج نلاحظ عدة عناصر مهيكلة مهمة والتي من بينها مركز المدينة الرئيسي والمركزين الثانوين المدعمين، والذين رغم أهميتهم من حيث احتوائهم على عدة مرافق عامة مهمة،إلا أنهم لم يهيكلوا المدينة كما ينبغي ،ولم يخلقوا عناصر جديدة تتسلسل منها المجالات الحضرية ووظائـفها هذا لكون العلاقات والروابط الموجودة بينهم بقيت ضعيفة وغير مباشرة كمثيلاتها بين المرافق العامة لنفس المركز .

كما توجد بهذا النسيج عدة عقد مجاليه ووظيفية مهمة لكنها غير مدروسة ولم تأخذ بعين الاعتبار تميزها على نقاط تلاقي وتقاطع الطرقات الأخرى مع بعضها البعض .

العناصر العمرانية المكونة للأنسجة متنوعة وغير متجانسة ،والبنايات عموما مقبولة من حيـث الشكل والصلابة ،توجد بالمدينة عدة عراقيل منها الوديان الثلاثة التي تعبر المدينة والتي تقسمها إلى قسمين والمرتفعات الجبلية بالشمال .

المبحث الثاني :إمكانيات بلدية برهـــــــوم واهم الانجازات المحققة

سيتم في هذا المطلب تحديد أهم الإمكانيات التي تتميز بها بلدية برهوم ، بحيث معرفة الإمكانيات التي تتوفر عليها البلدية .ستساهم في الإثراء والتعمق في دراسة التنمية المحلية بالبلدية .

[1] دراسة عن مراجعة المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير لبلدية برهوم ، مرجع سابق

المعطيات الطبيعية :

إن للمعطيات الطبيعية دورا كبيرا في عملية التشخيص والتعريف بالمنطقة، كما لها تأثير مباشر في عملـية التنمية .نظرا للعلاقة الموجودة بين الإنسان والطبيعة ،أي بين النشاطات المختلفة من جهة والسطح الطبوغرافي للأرض أو القشرة الأرضية من جهة ثانية .

الأراضي الفلاحية :

تغطي الأراضي الفلاحية في بلدية برهوم مساحة قدرها 4673 هكتار بنسبة39.07% من المساحة الإجـمالية للبلدية .

الأراضي الرعوية الفلاحية : هذه المنطقة تعرضت لعملية الانجراف، عبر الأزمنة الماضية بفعل عملية مياه الأمطار الجارفة، وبالتالي فان قيمتها الفلاحية تدهورت وأصبحت غير صالحة للزراعات الواسعة، هذا إذ استثنينا بعض المساحات الصغيرة جدا المستغلة حاليا .

وبالتالي يمكن القول أن هذه المنطقة هي منطقة انتقالية من الأراضي الفلاحية إلى الأراضي الرعوية أي أنها في تدهور مستمر ويرجع ذلك إلى سببين :

أولا: ظاهرة الانجراف بفعل المجاري المائية الكثيفة التي تجري على سطحها الطوبوغرافي .

ثانيا: ظاهرة الجفاف والتي أضرت المنطقة خاصة في المدة الأخيرة، وتقدر مساحة الأراضي الرعوية في بلديـة برهوم من المساحة الكلية للبلدية 1381 %هكتار أي بنسبة 11%.

الأراضي الرعوية (حمادة): تشغل حيزا قدره 5522 هكتار بنسبة تقدر بـ : 25 % [1]

[1] دراسة عن مراجعة المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير لبلدية برهوم ، مرجع سابق

البساتين :وهي عبارة عن بعض المساحات المحدودة التي تستعمل في زراعة الأشجار المثمرة، وبعض الخضروات ذات الاستهلاك المحلي (عائلي)، وغالبا مانجدها على حافة الوديان أين نجد بعض التكوينات الرسوبية الحديـثة المنشأة ،تنتمي إلى الزمن الرابع يظهر على شكل مصاطب بجانب المنعرجات والوديان الغنية بالمواد العضوية المنقولة بفعل المياه ،تشغل حيز قدره 29 هكتار أي بنسبة 0.25 % .

الشبكة المائية :

نظرا لنقص الإمكانيات المائية السطحية منها والجوفية لبلدية برهوم، أصبحت عملية تزويد السكان بالـــمياه الصالحة للشرب تطرح بحدة، مما يتوجب تضافر جهود السلطات المعنية وتلاحمها من اجل حل مشكل تسيير الموارد المائية، وخاصة تطهير المياه القذرة وجعلها من أولى الأولويات حتى يتسنى لنا تلبية حاجيات السكان المتزايدة.

التزويد بالمياه الصالحة للشرب: إن عملية التزويد بالمياه الصالحة للـشرب للمراكز الحضـــرية الرئيسـية الموجودة على مستوى بلدية برهوم، تتم في اغلبها من خلال الآبار الموجودة في مجال البلديات المجاورة .

المعطيات السكانية :

تعتبر دراسة الإمكانيات البشرية أساسـية في تحضيروإعداد أي مشروع أو برنامـــج محلي أو إقليمي أو وطني، بحيث نوعية المشاريع اللازمة لتوقع وتلبية الاحتياجات المستقبلية للسكان، من تجـــهيزات ومرافق عامة، وبالتالي الوصول إلى الأهداف المرجوة من عملية التنمية ،كما أن اعدادالـــبيانات الخاصة بتـوزيع السكان يعد ذا أهمية كبرى لأغراض التخطيط الاقتصادي والاجتماعي، نظرا لان الوحدات الإدارية تخـتلف فيما بينها حسب الحجم والمساحة [1]

[1] دراسة عن مراجعة المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير لبلدية برهوم ، مرجع سابق .

تطور السكان خلال الفترات 1966-1977-1987-1988-2008

معدلات السكان					معدلات زيادة السكان			
1966	1977	1987	1998	2008	77/66	87/77	98/87	2008/98
7296	10420	11514	17971	23612	%3.62	%1.00	%4.13	%2.76

أما معدلات النمو حسب التمركز 1998-2008

البلدية	معدل النمو	2008-1998
	مقر البلدية	مناطق مبعثرة
برهـــــوم	% 2.88	% 2.38

من خلال الجدول يتبين لنا أن الزيادة السكانية بطيئة ،وهذا استنتاجا من معدل زيادة السكان ،حيث نلاحظ أن هذا الأخير في تناقص عبر السنوات، حيث أن من أهداف التنمية المحلية الاهتمام بالعنصر البشري من خلال تحسين حياته اليومية، حتي يستطيع العيش داخل محيط صحي وجميل،ومعرفة الفرد لواجباته ودوره في عملية التنمية ،ومن هنا نستنتج أن المواطن البرهومي يساهم مساهمة فعالة في التنمية المحلية .[1]

[1] دراسة عن مراجعة المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير لبلدية برهوم ، مرجع سابق .

توزيع السكان حسب المراكز

التوزيع	المراكز	سكان 2008	النسبة المئوية
مركز البلدية	برهـــــوم	18243	%77.26
المناطق المبعثرة	قرية لعرابة	338	%22.74
	الغرايب	522	
	أولاد مرزق	618	
	قرية أولاد بوضياف	316	
	قرية لعطال	623	
	قرية أولاد مبارك	5490	
	قرية لهلالات	1724	
	قرية أولاد سي علي	401	
	قرية الوعايلية	278	
البلدية	المجموع	23612	%100

من خـلال الجدول يتبين لنا أن معـــظم الســـكان يـــــــتواجدون فـــي مركـز الـــبلدية بنسبة 22.74 % الأقلية بنسبة أما المناطق المبعثرة يشكلون الأقلية من77.26% .

ومنه نستنتج أن مركز المدينة يشهد تنمية محلية، مقارنة بالمناطق المجاورة التابعة للبلدية وهذا ناتج لصعوبة التحكم في توزيع المشاريع الاقتصادية فيما بين الأقاليم المختلفة الذي يعتبر عامل جوهري في ضمان استمرار المسار التنموي[1]

[1] دراسة عن مراجعة المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير لبلدية برهوم ، مرجع سابق

المرافق الموجودة بالبلدية :

الرقم	المرفـــــــق	لعدد
01	دار البلدية	01
02	حظيرة البلدية	01
03	الدرك الوطني	01
04	الحرس البلدي	01
05	الحماية المدنية	01
06	البريد والمواصلات	01
07	المدرسة القرانية	01
08	الضمان الاجتماعي	01
09	فرع التكوين المهني	01
10	المركز الهاتفي	01
11	المذبح البلدي	01
12	السوق الأسبوعي	01
13	العيادة المتعددة الخدمات	01
14	المسجد	11
15	مقر الأمن الحضري	01
16	صيدلية	04
17	الفرع البلدي	02
18	قاعة علاج	13
19	فرع بريدي	01
20	ملعب بلدي	01

من خلال الجدول نلاحظ توفر مختلف المرافق الحيوية ببلدية برهوم، خاصة ذات البعد الاجتماعي مثل التعليم والصحة والأمن والإسكان .... الخ، لان الاهتمام بالمواطن المحلي يشكل جوهر التنمية وهدفها

النهائي، من خلال الاهتمام بالعدالة الاجتماعية ومكافحة الفقر وتوفير الخدمات الاجتماعية لجميع أفراد المجتمع، لان البعد الاجتماعي للتنمية المحلية يمثل حجر الزاوية لان توفير الحياة الاجتماعية المتطورة، من شأنه أن يدمج كل طاقات المجتمع لتطوير الثروة، وعليه نجد أن تسخير التنمية المحلية خدمة للمجتمع، يمكنها أن تقدم لنا مجتمعا يتصف بالنبل وينبذ الجريمة ومحبا لوطنه ومنطقته.

الوضعية الاقتصادية :

النشاط الاقتصادي يختص في إنتاج وتوزيع المنتوجات والخدمات الضرورية، لحياة الفرد والمجتمع ،هذا النشاط يتمثل في العلاقة بين الإنسان والطبيعة من جهة وبين الأشخاص فيما بينهم من جهة ثانية،ومن خلال هذه العلاقة يتمكن الإنسان من إشباع حاجياته المتنامية وتطويرها .

والنشاط الاقتصادي على مستوى بلدية برهوم، يتركز على اقتصاد ب=يغلب عليه الطابع الفلاحي يتمثل أساسا في الزراعة وتربية المواشي .[1]

وللتوضيح أكثر ستناول الوضعية الحالية الاقتصادية للمجموعة في النشاطات التالية :

الفلاحة :تعاني الفلاحة بالمنطقة من ضعف كبير في الإنتاج سواء في الميدان الزراعي أو الحيواني ويرجع ضعف الإنتاج إلى عدة عوامل منها :

1-عدم قدرة فلاحي المنطقة في تطوير هذا القطاع .

2-العوامل الطبيعية (مناخ-وسط فيزيائي -جفاف).

3-عدم وجود سياسة تنموية متكاملة للنهوض بالقطاع الفلاحي بالمنطقة .[1]

[1] دراسة عن مراجعة المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير لبلدية برهوم – مركز الدراسات والانجاز العمراني بسطيف –المديرية الجهوية بالمسيلة-2018

الثروة الحيوانية :تعتبر الثروة الحيوانية المصدر الثاني ،بعد الزراعة في مداخيل سكان المنطقة غير أنها تتمركز في معظمها على تربية الماشية ،تأتي في المرتبة الأولى الأغنام من المجموع وفي المرتبة الثانية الماعز وفي المرتبة الأخيرة الأبقار . الأبقار 110،أغنام 12000،ماعز 1500،دواجن 215000.

من خلال التوزيع السابق للحيوانات يظهر أن هناك ثلاثة أنواع من الحيوانات تتواجد بالمنطقة ،يأتي في المرتبة الأولى تربية الأغنام وفي المرتبة الثانية الماعز بينما تربية الأبقار في المرتبة الثالثة .

الصناعة :يعاني قطاع الصناعة في المنطقة حرمانا تاما، لكن الملاحظ انه إذا اعتمدت البلدية على هذا القطاع فانه يمكن أن يعطي ديناميكية في التنمية الصناعية بالمنطقة، خاصة وان المنطقة تعرف نشاط تجاري واسع .

منطقة النشاطات والاستثمار :

الموقع تقع منطقة النشاطات والاستثمار في الجانب الشرقي في منطقة قديشة ببلدية برهوم على طول الطريق الوطني رقم 40

منطقة النشاطات والاستثمار :

الموقع :تقع منطقة النشاطات والاستثمار في الجانب الشرقي في منطقة قديشة ببلدية برهوم على طول الطريق الوطني رقم 40.

الهدف :تجميع كل النشاطات التي يمكن أن تندمج مع السكن والمرافق الاجتماعية .

المساحة :38 هكتار .

[1] دراسة عن مراجعة المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير لبلدية برهوم ، مرجع سابق .

مرحلة الانجاز :المدى البعيد .

البرنامج :تحويل النشاطات الحرفية والصناعية المتواجدة بمدينة برهوم .

المادة الأولى :تختص بالنشاطات الصناعية والحرفية.

المادة الثانية :البنايات المسموح بها (البنايات الصناعية – مأرب التخزين – النشاطات الحرفية)

المادة الثالثة :البنايات الممنوعة – البنايات ذات الطابع السكني .

المادة الرابعة :الارتفاقات.

–تشجير المنطقة الفاصلة بين النسيج الحضري ومنطقة النشاطات .[1]

أهم الانجازات المحققة على مستوى بلدية برهوم :

للخوض في واقع التنمية المحلية في البلدية سوف نتطرق إلى انجازات البلدية التنمـوية خلال سنة 2018 .في مختلف القطاعات .وفي هذا الصدد وطبقا للمادة 03 من القانون رقم 10/11 المؤرخ في 20 رجب 1432 الموافق لـ 02 يونيو سنة 2011 والمتعلق بالبلدية .وطبقا للمادة 11 من نفس القانون يقدم رئيس المجلس الشعبي البلدي لبلدية برهوم بيانا عن نشاطات البلدية .تمكينا لكافة المواطنين بإعلامهم بشؤونهم واستشارهم حول خيارات وأولويات التهيئة والتنمية الريفية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية ..... الخ .[2]

[1] دراسة عن مراجعة المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير لبلدية برهوم ، مرجع سابق

[2] حصيلة نشاطات المجلس الشعبي البلدي لبلدية برهوم من سنة 2013 إلى غاية 2018 أهم الانجازات والخدمات المحققة .

في مجال التكفل بانشغالات المواطنين المحليين :

المواطن المحلي هو الذي يعكس صور التنمية المحلية بالبلدية ،وحتى يتم التكفل بانشغالات المواطنين المحليين.وتحسين ظروف استقبالهم تم اتخاذ التدابير التالية :

– تم تركيب لوحات التوجيه بساحة البلدية لتوجيههم إلى كافة المصالح .

– تم وضع ألواح اشهارية في كل شباك لتوجيه المواطن إلى الشبابيك .

– تم وضع شاشة لعرض كافة الوثائق المستخرجة من البلدية وتعيين أعوان التوجيه والاستعلام .

– تم تخصيص قاعة للانتظار.

– تم تعيين موظفين خاصين باستعلامات لتوجيه المواطنين .

– تم تخصيص موظف مؤهل بالاستقبال والتكفل بتصحيح الأخطاء الواردة في وثائق الحالة المدنية لتخفيف العبء على المواطن . .

– تخصيص لجنة خاصة بالرد على كافة الشكاوي الكتابية وتبليغ المعنيين عن طريق البريد .[1]

– وضع مرقم يوضح رقم كل مواطن ليتم القضاء على اكتظاظ المواطنين وازدحامهم أمام الشبابيك .

– تحسين هندام أعوان الاستقبال في كافة المصالح .

[1] حصيلة نشاطات المجلس الشعبي البلدي لبلدية برهوم من سنة 2013 إلى غاية 2018 أهم الانجازات والخدمات المحققة .

قطاع الطاقة والمناجم

الكهــرباء :تم إنجاز مشاريع هامة في مجال الكهرباء مفصلة كما يلي :

- الكهرباء الحضرية لحي السوق القديم (ميزانية الولاية).
- الكهرباء الحضرية سكارة (ميزانية الولاية).
- الكهرباء الحضرية لحي البلاسكية (المجاهد عبود محمد) تقوية الضغط الكهربائي للحي.
- الكهرباء الحضرية لحي الشهداء + لمزاهيد (المجاهد غرابي لخضر) (ميزانية الولاية).
- الكهرباء الريفية قرية السبيطية(ميزانية الولاية).
- الكهرباء الحضرية لحي مركز المدينة + زيغود يوسف (ميزانية الولاية).
- الكهرباء الريفية قرية لوعايلية FCCL .
- الكهرباء الريفية قرية أولاد مرزوق (ميزانية الولاية).[1]
- الكهرباء الريفية قرية لعطال (ميزانية الولاية).
- الكهرباء الريفية قرية قديشة (ميزانية الولاية).
- إنجاز الإنارة العمومية لحي زيغود يوسف باستخدام مصابيح إقتصادية و صحية حديثة من نوع المخطط البلدي للتنمية 2018.

الغـاز الطبيعي:

- إنجاز شبكة الغاز الطبيعي لقرية لعرابة (ميزانية الولاية)
- إنجاز شبكة الغاز الطبيعي لقرية قديشة (ميزانية الولاية)

قطاع الموارد المائية

الصرف الصحي:

- إنجاز شبكة الصرف الصحي لحي السلام .(المخطط البلدي للتنمية 2018)
- توسيع شبكة الصرف الصحي لحي السلام –هواري بومدين –لمزاهيد .PCD
- إنجاز شبكة الصرف الصحي لحي المجاهد حشايشي عمار (بودربالة).قطاعي
- أشغال شبكة الصرف الصحي (التجزئة الترابية 400الأولى)FCCL
- أشغال شبكة الصرف الصحي (التجزئة الترابية 400 الثانية)FCCL

[1] حصيلة نشاطات المجلس الشعبي البلدي لبلدية برهوم من سنة 2013 إلى غاية 2018 أهم الانجازات والخدمات المحققة .

- المياه الصالحة للشرب:
- إنجاز شبكة المياه الصالحة للشرب لقرية لحفافة .(المخطط البلدي للتنمية 2018)
- إنجاز الناقل الرئيس لمياه الشرب من محطة الضخ أولاد سي علي برابح إلى الخزانات بالراس لبيض. قطاعي
- أشغال شبكة مياه الشرب (التجزئة الترابية 400الأولى)FCCL
- أشغال شبكة مياه الشرب (التجزئة الترابية 400 الثانية) FCCL
- قطاع الأشغال العمومية :
- التعبيد بالخرسانة المزفتة للشارع المؤدي للمجمع المدرسي عطابي عطاالله و متوسطة الشهيد رحماني الطاهر . (مديرية التعمير)
- التعبيد بالخرسانة المزفتة للنهج رقم 04 المجاهد هذلي عبد الرحمان الشطر الأول PCD
- تكملة التهيئة الحضرية لحي زيغود يوسف – حصة الطرقات PCD
- التعبيد بالخرسانة المزفتة لشوارع حي محمد بوضياف الجنوبيPCD
- تكملة التعبيد بالخرسانة المزفتة لشوارع حي محمد بوضياف الجنوبيPCD .
- تهيئة الأرصفة و الطرقات (التجزئة الترابية 401) : انجاز الأرصفة و التعبيد بالخرسانة المزفتة (في طور الانجاز).FCCL

قطاع الشباب و الرياضة

- إنجاز ساحة لعب بحي هواري بومدين (ميزانية البلدية)
- إنجاز ساحة لعب بالعشب الاصطناعي المجاهد قطوش البحري (FCCL + ميزانية البلدية).
- التجهيزات العمومية
- فتح مجمع مدرسي عطابي عطاالله بسكارة (قطاعي)
- الصيانة العادية في المدارس الابتدائية و قاعات العلاجFCCL

الحظيرة البلدية

- شاحنة رافعة لإصلاح الإنارة العمومية .(الولاية)
- حافلة نوع مرسيدس للنقل المدرسي. (وزارة الداخلية)
- الحملات التطوعية

- عملية تطوعية ساهمت فيها العديد من المؤسسات الفعالة و الجمعيات و موظفي و عمال البلدية و تمثلت في إزالة القمامة الفوضوية خارج المكان المخصص لها حيث تم إدخالها و ردمها داخل مكان رمي القمامة حيث تواصلت لعدة أسابيع و استعمال عتاد الأشغال العمومية.
- ونحن في سعي دائم مع السلطات الولائية لتسريع إجراءات إنجاز المفرغة العمومية .[1]

والملاحظ على هذه المشاريع هو غياب المشاريع الاستثمارية التي تساعد في القضاء على البطالة التي تعد من الضروريات الواجب الاهتمام بها وهي مطلب رئيسي للمواطن المحلي لذا يجب أخذه بعين الاعتبار.

نلاحظ بلدية برهوم تحوز على باع كبير من المشاريع التنـــموية خاصة ما تعلق منها بالبنى التحـــتية ذلك رغـم هشاشة الميزانية الخاصة لها، الأمر الذي أدى بمسؤوليها إلى البحث والتركيز في اطـر أخرى.فبالإضــافة إلى مشاريع المخططات البلدية للتنمية، هذا النوع من التمويل الموجه أساسا إلى تحقيق التنمية المحلية،

[1] حصيلة نشاطات المجلس الشعبي البلدي لبلدية برهوم من سنة 2013 إلى غاية 2018 أهم الانجازات والخمات المحققة .

مشاركة المواطن البرهومي في التنمية المحلية :

ذكر رئيس بلدية برهوم أن المواطنين ببرهوم يساهمون في أعمال معتبرة ،بالاعتماد على جيوبهم،ومن أمثلة ذلك تحويل مجرى واد برهوم لحماية حي زيغود يوسف من زحف الوادي نحوه من جهة وإنشاء مساحة لعب في المساحة المكتسبة نظرا لعدم وجود مساحات أخرى يمكن تخصيصها لهذا الغرض لصالح أبناء الحي، وقد وقفنا فعلا على هذه المجهودات التي يبذلها السكان حيث تم تحويل مجرى الوادي بحفر خندق كبير ويتواصل ردم المساحة المكتسبة وتسويتها حتى تكون أرضية لمساحة اللعب المنتظرة ويعمل مقاول بآلات الأشغال العمومية في هذا المشروع وكل هذا على حساب سكان الحي وبعض رجال الأعمال ساهموا كذالك في شراء سيارة إسعاف للعيادة بقيمة 450 مليون سنتيم وراديو بقيمة : 80 مليون وحافلة للنقل المدرسي بقيمة :300 مليون كما وعدوا بشراء حاجات أخرى للصالح العام .[1]

ومن هذا نستنتج مشاركة المواطن البرهومي في التنمية المحلية ،حيث تعتبر هذه المشاركة عملية ضرورية وأساسية لتحقيق النتائج وبلوغ الأهداف المرجوة ،لان المواطن المحلي أكثر حساسية من غيره لما يصلح لمجتمعه وحاجته.

[1] رشدي شموري، مقال في **جريدة النصر** نشر يوم 2014/03/22.

المبحث الثالث :أفاق التمنية المحلية في بلدية برهـــــــــــــوم

لقد تم رسم هذه الآفاق من خلال الاعتماد على إمكانيات البلدية ومؤهلاتها سواء الطبيعية أو البشرية وهي كما يلي:

من الناحية الفلاحية :

إن قطاع الفلاحة في بلدية برهوم ،يعاني من عدة مشاكل كانت في مجملها ناتجة عن الموقع الجغرافي للمنطقة ،خاصة السطح الطوبوغرافي الذي يتميز بمظهر متموج تتخلله شبكة من المجاري المائية التي تعمل على تقليص المساحات الفلاحية الصالحة للزراعة بفعل عملية الانجراف، ويمكن أن نلاحظ هذه الظاهرة بشكل واضح في الجنوبي من بلدية برهوم، فخلال الفترات الزمانية المتعاقبة عملت على جرف التربة خاصة التي تنتمي إلى الزمن الرابع والتي تمتاز برسوبات من الطين والطين الرملي سهلي التفتت غير متلاحمة ،مما جعل جزء كبير من مساحة المجال المدروس عبارة عن أراضي جرداء (حمادة)،تستعمل حاليا في عملية الرعي إلا أن غطائها النباتي في تدهور مستمر، ويرجع ذلك إلى ظاهرة الجفاف التي أثرت سلبا على القطاع الفلاحي بصفة عامة .

بالإضافة إلى هذه المشاكل الناتجة عن الموقع الطبيعي، نجد كذلك الاستغلال الغير عقلاني لمختلف أشكال الأرض ،فالقطاع الفلاحي يمارس بطرق تقليدية لا تتماشى ومتطلبات العصر .

انطلاقا مما سبق يمكن إعطاء توجيهات جديدة في شكل حلول المشاكل التي يعاني منها القطاع الفلاحي والاقتصادي بصفة عامة هذه التوجيهات تعتمد في الأساس على :

1-استغلال اكبر كمية ممكنة من المياه السطحية والباطنية .ويتم ذلك بواسطة إنشاء سدود صغيرة .

2-تشـجيع عملية إنشاء سدود صغـيرة تعمل على تحويل مياه الوديان بواسطة مجاري مائية صغيرة (السواقي) نحو المناطق المنخفضة الموازية لهذه الوديان ونذكر منها :[1]

[1] دراسة عن مراجعة المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير لبلدية برهوم – مركز الدراسات والانجاز العمراني بسطيف –المديرية الجهوية بالمسيلة-

3- تحويل مياه واد لمنايفة عند المنطقة الواقعة بين لهلالات وأولاد مرزوق والتي يمكن أن تسقي منطقة لهلالات وأولاد مبارك خاصة في فصل الشتاء .

4- استغلال المياه الجوفية الموجودة في الجهة الجنوبية .

5- هذه العمليات من شأنها التقليل من ظاهرة الجفاف وتشجيع الفلاحين في الاستثمار في هذا القطاع وبالتالي دفع الحياة الفلاحية من جديد .

6- تنظيم مجاري المياه السطحية (الأودية)عن طريق انجاز سدود وحواجز مائية تسمح بحماية المراكز العمرانية من الفيضانات من جهة وتسقي الأراضي المجاورة من جهة أخرى .

7- وضع تصنيف جديد في استعمال الأراضي الفلاحية يتماشى ومتطلبات السطح الطوبوغرافي لمختلف أشكال الأرض معتمدين في ذلك على النقاط التالية :

- تشجير المناطق المعرضة للانجاز خاصة ذات الانحدار الشديد.

- تشجيع زراعة الأشجار المثمرة مع العلم أن المنطقة يمكن أن تلعب دور مهم في زراعة أشجار الزيتون والمشمش والتين الشوكي .

- إن عملية التشجير سواء كانت غابية أو مثمرة تساهم في عملية حماية التربة، وتزويدها بالمواد العضوية المنحلة كما تلعب دور كبير في تلطيف الجو وجمال المنطقة ،وبالتالي تضمن التوازن البيئي.

- المحافظة على المساحة المخصصة للرعي، بواسطة تنظيم الرعي وحماية الغطاء النباتي الرعوي حيث تضمن تواصل نمو النباتات التي تتلاءم ومناخ المنطقة خاصة الليفية وشبه الليفية الاستبسية التي تعتمد على تربية الماشية مثل الأغنام والماعز .[1]

[1] دراسة عن مراجعة المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير لبلدية برهوم ، مرجع سابق.

– حماية الأراضي الفلاحية الموجودة حاليا من توسع المراكز الحضرية، وخلق مساحات قابلة للسقي تعتمد على المصادر المائية السابقة الذكر .

من الناحية الصناعية :

إن بلدية برهوم لاتحتوي على إمكانيات صناعية تجعل منها قطب صناعي، لكن توجد إمكانيات لخـــلق صناعة خفيفة ومتوسطة خاصة التي تدخل في صناعة الأشغال العمومية مثل الطوب والأجر فالمخـــطط يخصص مساحة بـ 60 هكتار لمنطقة النشاطات تقع في منطقة قديشة شمال الطريق الوطني رقم 40.

مع الحدود الإدارية لبلدية برهوم مع بلدية أولاد عدي لقبالة وهي قريبة من محطة السكة الحديدية التي لا شك أنها تساعد في تطوير وتدعيم هذه المنطقة .

– تخصيص مساحة معتبرة لتوسع منطقة النشاطات الموجودة، وذلك لاستقبال الوحدات الصناعية الجديدة بمختلف أنواعها ودرجاتها في إطار الاستجابة إلى متطلبات التوجيهات التنموية المقترحة الخاصة،بهذا القطاع .

– كما يمكن لهذا القطاع تدعيم قطاع الفلاحة والعمل معا ،وذلك بهدف مشترك وهو المساهمة في إعطاء دفع لوتيرة الاقتصاد بالمنطقة ،وذلك بالحرص على إنشاء هياكل ووحدات صناعية لها علاقة مباشرة بالصـــناعة الفلاحية .وذلك خاصة بالمساحات التي ستخصص للاستثمار الفلاحي والتي بدورها ستساهم في تطور الحياة الاجتماعية للفلاح بصفة خاصة، وتطور الحياة الاجتـماعية لسكان المنطقة ككل بصفة عامة .[1]

معوقات الدور التنموي لبلدية برهـــــــــــــوم :

فبرغم من المجهودات المبذولة من طرف الدولة، حيث استفادت البلدية من جملة من المشاريع التنموية إلا إن البلدية تعاني من العديد من العراقيل التي تعرقل مسيرتها للوصول بالمجتمع إلى تحـــقيق تنمـــية محلية

وتتمثل هذه المعوقات في :

[1] دراسة عن مراجعة المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير لبلدية برهوم ، مرجع سابق.

1-المشاكل المالية :

تعتبر الموارد المالية العمود الفقري لأي وحدة محلية، وعليه يمكن قياس درجة فعـــالية واستقلالية أي سلطة محلية بمدى قدرتها المالية على تمويل برامجها الخدماتية ،وتنفيذ سياستها وخططها التنـــموية من مصادرها الذاتية ،بدون الاعتماد على الإعانات الحكومية،وعلى هذا الأساس فان بلدية برهـــــوم كغيرها من البلديات لاتتمكن من سد الحاجات المحلية والإنفاق عليها، وهذا بحكم الموقع الجغرافي للبلدية على أنها تـــــقع في منطقة سهبية تنعدم فيها التنمية الاقتصادية، بشكل ملفت للنظر إلا بعض الاجتهادات الشخصية التي يقوم بها الأفراد على مستوى إقامة بعض الصناعات الخفيفة التي تدر في مجملها عائدا ماليا على أصحابها فقط فان هذه البلدية تعتمد بصفة كلية على الإيرادات المستحقة لها عن طريق الناتج الجبائي .

(الضرائب والرسوم). وبعض إعانات الدولة وصندوق التضامن .

2-المشاكل الطبيعية :

بلدية برهوم تقع ضمن سلسلة ينعدم فيها موارد المياه الجوفية إطلاقا، مع انعدام كل الأفكار المتعلقة بإقامة جواز مائية أو سدود لتوفير هذه المادة الحيوية، كل هذا جعل النشاطات المرتبطة بالفلاحة منعدمة تماما هذا إلى جانب مناخها الجاف الذي لايشهد تساقط منتظم للأمطار . كذلك مما عطل من تدخلات البلدية في ميدان الاستثمار هو عدم تملك البلدية لاحتياطات عقارية ثابتة تمنحها صفة الامتياز في منح الاستثمار [1]

ويظهر جليا في عدد الملفات المطروحة على مستوى مصالح البلدية للاستثمار في ميادين كثيرة منها: مصانع الأجر، ومصانع البلاط، المذابح، قاعات الأفراح والحفلات، الأسواق أو الاستثمار في مجال السكن الترقوي والتساهمي .

مع تواجد دراسة جيوتقنية، تؤكد صلاحية انجاز سد بونصرون الواقع في شمال بلدية برهوم، والذي يضمن مصب مائي واسع يؤدي في النهاية إلى تجميع اكبر عدد ممكن من المترات المكعبية من المياه، تستعمل للسقي والفلاحة وتدعيم بعض الصناعات .إن هذا الانجاز الواعد من شأنه ضمان اكتفاء ذاتي للولاية

3- مشكل الاستثمار المحلي :

[1] مقابلة مع الأمين العام لدائرة مقرة السيد قطوش إدريس يوم 2019/04/01 على الساعة 14:00 مساءا بمقر دائرة مقرة .

إن غياب فرص الاستثمار في بلدية برهوم، يمكن نلاحظه جليا من خلال عدم وجود مصانع أو معامل تشارك في التنمية المحلية، إلا باستثناء مصنعين للبلاط واستثمار فلاحي في ميدان تربية الدواجن وترجع ذلك إلى عدة أسباب نذكر منها

1- عدم وجود إعلام واضح صادر عن المسؤولين المحليين يدعوا بصفة مباشرة إلى توفير فرص الاستثمار في مجالات محددة .
2- غياب دراسات جدوى أو تنقيب على مختلف الموارد الطبيعية المساعدة على التنمية الاقتصادية، علما بتوفر عدة مجالات للاستثمار بالمنطقة يمكن نذكر منها توفر المادة الأولية للأجر وتوفر منجم للاسمنت .
3- عدم تفعيل المكاتب الإدارية المسيرة لعملية الاستثمار على مستوى البلدية .[1]

4- مشكل التهيئة والتحسين الحضري : يعاني سكان برهوم مشكل التهيئة الحضرية، الذي يعد احد الانشغالات الكبيرة للمواطنين فحسب رئيس البلدية فان النسبة غير المهيأة من المدينة تزيد عن **70%.**

وينتظر أن تتحسن الأوضاع تدريجيا بعد أن استفادت البلدية من أربعة مشاريع تهيئة حضرية، إضافة إلى مشاريع في مجال الصرف الصحي لأطراف المدينة .[2]

آفاق سبلها :

إن الهدف الأول والأساسي للتنمية المحلية يتمثل في رفع وتحسين وترقية المستوى المعيشي للمواطن ،وهذا لن يحدث إلا بوجود آفاق وتطلعات تنموية على المستوى المحلي، كما أن القاعدة الأساسية لنجاح التنمـــية المحلية تكون بمشاركة المواطنين، فنجاح أي بلدية من بلديات الجزائر وبلدية برهوم واحدة منها ،يعود إلى اعتمادها على مواردها المحلية،وأثمن هذا الموارد هو المورد البشري ،وإذا ماتم تـــجاهل هذا العنصر والتركـيز على عناصر أخرى، فانه سيخلق عبء مستمر على التنمية وهو وجود عنصر بشري يزداد عددا ويقل كفاءة دون أن يقدر على تقديم جهد متزايد لخدمة التنمية ،وعليه فان تحقيق التنمية المـــحلية مرهون بالاعـــتماد وتفعـيل العناصر التالية :

[1] مقابلة مع الأمين العام لدائرة مقرة السيد قطوش ادريس يوم 2019/04/01.على الساعة 09:00 صباحا .
[2] رشدي شموري ، مقال بجريدة النصر بتاريخ :2014/03/22 .

1-**المشاركة الشعبية** :وهي ركيزة من الركائز الأساسية للتنمية المحلية وتعتبر المشاركة الشعـــبية من أكثر العناصر أهمية للوصول إلى تنمية المجتمع المحلي ،حيث أن كل تنمية حقيقية للمجتمع ما تتطلب المشاركة التلقائية لأهالي هذا المجتمع .ويجب إشراك كل أفراد المجتمع في التفكير والعـمل معا على وضع البرامــج التي تهدف إلى النهوض بالتنمية وتحسين مستوى معيشتهم والرقي بنوعية حـياتهم وذلك عن طريق :

-تنظيم آلية موحدة للمشاركة الشعبية في التنمية على مستوى الوحدات المحلية بمشاركة المجالس الشعبية والقيادات التنفيذية .[1]

- تشجيع المبادرات الشعبية من خلال آليات المشاركة الشعبية المحلية والإسهام في التكاليف الاستثمارية والقيادات التنفيذية .

2-**اللامركزية المالية** :إن تطبيق اللامركزية المالية تهدف إلى إعــطاء البلدية المدونة الـكافية في توزيع استثماراتها المخصصة لكل منطقة على الأنشطة والمشروعات الاستثمارية اللازمة لخطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية ،بما يتفق مع ظروف وإمكانيات كل منطقة ويكون تفعيل اللامركزية باتخاذ الإجراءات التالية :

- إتباع أسلوب لامركزية القرار في ظل مركزية السياسات .

- العمل على تدعيم التمويل الذاتي .

- إعداد ميزانية على أساس الموارد المالية المتوفرة .

- الالتزام بالخطة الوطنية التنموية الشاملة للبلاد .

- يجب الالتزام بالتوجيهات والتعليمات للسلطات العليا في البلاد .

- يجب أن تكون تقديرات الميزانية صحيحة بين الإيرادات والنفقات .

- إعطاء صلاحيات أوسع لرؤساء المجالس الشعبية،مما يؤكد اقتراب سلطة القرار من المواطن صاحب الحاجة أو المصلحة ويرفع من كفاءة الإدارة المحلية في تحمل مسؤولياتها اتجاه المواطن .

[1] مقابلة مع السيد: رئيس المجلس الشعبي لبلدية برهوم عيسى مرزوقي يوم :28 ماي 2019 على الساعة 09:00 صباحا بمقر البلدية .

3-**تدعيم الاستثمار المحلي :** يعد الاستثمار المباشر احد أشكال الاستثمار المحلي ،ويهدف إلى تراكـم الثروات وخلق فرص أكثر من مناصب العمل، ويعتبر الاستثمار احد دعائم التنمية المحلية ولتحقيق ذلك يجب :

– تشجيع وتدعيم المستثمرين في تنفيذ استثماراتهم .

– تحديد المشاريع التي تعود بالفائدة على الاقتصاد المحلي .

*برهـوم مدينة اللحوم التي لاتنام، خصائص بلدية برهوم متعددة وليست فقط تجارة اللحوم التي تعد مـيزتها الأولى ليس فقط محليا وإنما على المستوى الوطني، فهي بفضل موقعها المـمتاز على الطريـق الوطـني رقم 40 الرابط بين عاصمة ولايتها المسيلة وولايتي باتنة وخنشلة، صارت من أنشط مدن الولاية إذ تعد رابع بلدية من حيث الكثافة السكانية والوحيدة التي يتواصل النشاط التجاري فيها ليل نهار، مما جعل 75 %من سكانها (30 ألف نسمة) يتمركزون في مركز البلدية، وهي مؤهلة لتحقيق طفرة تنموية هامة بفضل التوسع الصناعي الكبير الذي بدأت ملامحه ترتسم من خلال معطيات جادة تتمثل في التخطيط لإنشاء منطقة صناعية واسعة، واستحداث سوق أسبوعية للسيارات، واستكمال بنيتها التحتية .[1]

وابامكان زائر مدينة برهوم أن يشعر بنشاطها المتميز من خلال كثافة حركة المرور بها إلى درجة أن السكان والتجار بصفة خاصة عكس مدن أخرى، صاروا يطالبون بإنشاء طريق اجتنابي خارج المدينة لتمكين العابرين من تفادي المرور بوسط المدينة من اجل تخفيف حركة المرور، وفسح المجال لمن يقصدون برهوم لقضاء أمورهم في راحة، حيث يجد العابرون للشارع الرئيسي مشقة كبيرة قبل الخروج منه،كما يصعب عليهم أكثر إيجاد مكان لركن سياراتهم.

– والحل الوحيد للخروج من هذا الاختناق هو إنشاء طريق اجتنابي، وهو المشروع الذي تعمل البلدية على تجسيده، فقد كشف رئيس بلدية برهوم أن المجلس البلدي سعى مع مديرية الأشغال العمومية وتحصل على دراسة لمشروع طريق اجتنابي يمر جنوب بلدية برهوم على مسافة 08 كلم .

– وأكد رئيس البلدية أن هذا الطريق أمر حتمي لا بد منه، لفك اختناق حركة المرور وإضافة إلى تجارة اللحوم فان برهوم مثل بقية المدن الواقعة على الطريق الوطني رقم 40، تعرف كذلك حضورا متزايدا لتجارة قطع الغيار القديمة والخردة خاصة بمنطقة قديشة..

[1] مقال للصحفي شموري رشدي ،**جريدة النصر** ،نشر يوم 2014/03/22.

- مساع بلدية برهوم لتحقيق قاعدة صناعية معتبرة :

يوجد ببلدية برهوم حاليا مصنعان لإنتاج البلاط الممتاز، ذو شهرة وطنية ومصنع ثالث في طريق الانجاز ولتعزيز هذا التواجد الصناعي أنشأت البلدية منطقة صناعية بمنطقة قديشة تتربع على مساحة 90 هكتار على الطريق الوطني رقم 40، وقد أبدى حتى الآن 20 مستثمرا اهتمامهم بهذه المنطقة حيث أودعوا ملفاتهم على مستوى مصلحة الصناعة وترقية الاستثمار بالولاية، وحصلوا على الموافقة الأولية وتدور مواضيع الاستثمار التي تقدم بها المتعاملون حول الصناعات التحويلية والغذائية ومواد البناء واسترجاع الحديد ... الخ

*ولتدعيم مداخيلها أنشأت البلدية سوقا أسبوعية للسيارات وقد حصلت على موافقة الولاية في انتظار تخصيص غلاف مالي لتهيئتها ، وينتظر حسب ذات المصدر أن تستقطب هذه السوق عددا كبيرا من المتعاملين.[1]

التهيئة علامة سوداء :

يعاني سكان من مشكل التهيئة الحضرية الذي يعد احد الانشغالات الكبيرة للمواطنين، فحسب رئيس البلدية فان النسبة الغير المهيئة من المدينة تزيد عن 70 بالمائة .

وينتظر أن تتحسن الأوضاع تدريجيا بعد أن استفادت البلدية من أربعة مشاريع تهيئة حضرية إضافة إلى مشاريع في مجال الصرف الصحي لأطراف المدينة استفادت منه عدة أحياء.

كما استفادت البلدية من مجمع مدرسي بحي سكارة، ومطعم مدرسي بمدرسة بوزيدي سعد، وأشار رئيس البلدية كذلك إلى انطلاق أشغال انجاز خزانين للماء الأول بسعة 2500 متر مكعب والثاني بحجم 500 متر مكعب.

وفي مجال الكهرباء استفادت البلدية من الكهرباء الحضرية لحي السلام والشهداء، والكهرباء الريفية لأولاد مبارك الهلالات ، لقدادلة ،لوعايلية ،لغرايب .لتصبح التغطية الكهربائية عبر البلدية حوالي 90 بالمائة.

[1] مقال للصحفي شموري رشدي ،**جريدة النصر** ،نشر يوم 2014/03/22.

خلاصة الفصل الثالث :

إن البحث في الواقع التنموي بالجزائر بصفة عامة ،وفي بلدية برهوم على وجـه الخـــصوص .مــن خلال عرضنا لمختلف الإمكانيات البشرية والطبيعية والاقتصادية والمالية للبلدية، حيث أن الــموارد المــالية للبــلدية مختلفة المصدر منها موارد مالية محــلية ومنها موارد خارجية ، فالموارد الماليــة تلعب دورا هــاما في إمكانية تحقيق التنمية المحلية .ناهيك عن العنصر البشري الذي يعد من أهم عنــاصر التنمية خاصـــة في ظـــل التوجهات الحديثة .كما نلاحظ إهمال المشاريع الاستثمارية بالمنطقة التي تساعد فــي القضـــاء على البطالة التي تعد مطلب المواطن المحلي .

خـــــاتـــــمة

ختاما لهذه الدراسة حول موضوع دور البلدية في تحقيق التنمية المحلية، ومن خلال دراستنا لحالة بلدية برهوم بولاية المسيلة، توصلنا إلى النتائج التالية :

*تحوز بلدية برهوم على باع كبير من المشاريع التنـــموية خاصة ما تعلق منها بالبنى التحـــتية.ذلك رغـم هشاشة الميزانية الخاصة لها، الأمر الذي أدى بمسؤوليها إلى البحث والتركيز في اطر أخرى.فبالإضـافة إلى مشاريع المخططات البلدية للتنمية، هذا النوع من التمويل الموجه أساسا إلى تحقيق التنمية المحلية، وتعـــمد فيه مصالح بلدية برهوم إلى التقدم باقتراحات لتسجيل المشاريع.اقـــتراحات مدروسة تـلجأ من خلالها مصالح البلدية إلى مبدأ الواقعية في إعدادها وتبريرها ما أدى إلى ظفرها بحصة الأسد من هذا النوع من التمويل.

وما يمكن أن نستنتجه من خلال الإجابة على الإشكالية المطروحة في هذا البحث بـــتأكيد الـــفرضيات هو مايلي :

*البلدية ونمط تسييرها الحالي كافية لتحقيق التنمية المحلية .كون رئيس المجلس الشعبي البلدي يحمل صفة المنتخب، فهو المعني بالتعبير عن حاجات المواطن المحلي لذا منح قانون البلدية صلاحيات واسعة للمجلس الشعبي البلدي في مجال تحقيق التنمية المحلية .وهو الإطار المؤسساتي الوحيد الذي ينظم التطلعات نحو التنمية والتطوير المحلي .

غالبا مانجد معظم رؤساء المجلس الشعبي البلدي لايملكون مؤهلات علمية إن لم نقل أن معظمهم لايحسنون القراءة والكتابة، فكيف له أن يدرس المشاريع التنموية ويقيمها ويراقبها .فالمستوى التعليمي يؤثر على تركيبة المجلس الشعبي البلدي حيث نلاحظ غياب النخب العلمية وتهميش العلم وتغييبه في معالجة قضايا التنمية المحلية خاصة في ظل انتشار بعض مظاهر الأمية الالكترونية المتفشية في بعض الإدارات المحلية الجزائرية ،والتي أصبحت ضرورة فرضتها الثورة التكنولوجية .

والملاحظ على تشكيلة المجلس الشعبي البلدي لبلدية برهوم من أعضاء ذات مستوى تعليمي وذات كفاءات علمية عالية .هذا ما يؤكد كفاءة الجهاز التنفيذي للبلدية.فالمستوى التعليمي والرؤية الاقتصادية لرئيس بلدية برهوم انعكس إيجابا على مشاريع التنمية المحلية .

إن فشل البلدية في الوصول إلى تنمية محلية ناجحة يعود إلى عدم التـــناسب بـــين حجم الصلاحـيات الممنوحة والإمكانيات المتاحة .

وبالتالي فان تحقيق التنمية المحلية بمعدلات مرتفعة تكون بالضرورة بحاجة إلى تدفقات للموارد المالـــية بشكل مستمر ومتزايد في نفس الوقت، حتى تقوم بمهامها ومواجهة أي تحدي يواجهها، ومنه تحقيق تـنمـــية محلـــية فـعليـــة. ومن خلال دراستنا لواقع التمويل لبلدية برهوم فهو ضئيل ، لكن هذا لم يقـــف حاجـــزا أمام بـــلدية برهوم فهي من اجل التحصيل أكثر في إيراداتها لجأت إلى البحث عن مصادر أخـرى للـــتمويل وفي هذا الصدد أعادت تثمين ممتلكاتها من تحصيل أكثر للإيرادات المالية .

نجاح بلدية برهـوم في تحقيق التنمية المحلية مرهون بالتفاعل والمـــشاركة بين الفواعل الرســـمية وغير الرسمية في مختلف مراحل العملية التنموية .

من خلال دراستي لواقع بلدية برهوم نجد حجم المشاركة بين الفواعل الرسمية من جـــهة والـــفواعل غير الرسمية من جهة ثانية ضعيف، وخاصة ما يتعلق بالجمعيات الخـــيرية والقـــطاع الخاص وذلك راجـــع لنـــقص الإعـــانات الموجه لها جعلتها تقف كحاجز أمامها للمساهمة في التنمية المحلية .

أما القطاع الخاص فهويعرف بعض الانتعاش في الآونة الأخيرة .

التوصيات : من أهم التوصيات المقترحة من اجل تفعيل دور البلدية في تحقيق التنمية المحلية :

– تحديد مواصفات أعضاء المجالس الشعبية المحلية بالعمل على ضرورة أن يتوفر في الأعضاء مســـتوى تعليمي معين، لأنه إذا أردنا تفعيل الدور التنموي للمجالس المحلية لابد أن نعطي للعلم مـكانته ولأصـحاب الشهادات العلمية دورهم في هذا المجال.

– العمل على توسيع دائرة المشاركة في صنع القرار المحلي وذلك بإدراج المواطـنين والمجتـمع المـدني والقطاع الخاص في الحكم، أي العمل على تجسيد آليات الحكم الراشد.

– محاولة دفع عجلة النمو الاقتصادي الذي يعطي فرصة اكبر للقطاع الخاص حتى يبرز كقطاع فـعال في العملية التنموية .

– تفعيل دور الجهات الوصية في الرقابة على كل بلدية،سواء كـانت على الأشـخاص أو على الهيـئات أو على الأعمال المالية للبلدية بشرط أن لاتمس هذه الرقابة بمبدأ الاستـقلالية .وذلك لضمان التنـفيذ الفـعال للمشاريع التنموية.

قائمة المصادر والمراجع

أ-**الـــــكتب:**

1- احمد مصطفى خاطر، **تنمية المجتمعات المحلية(الاتجاهات المعاصرة-الاستراتيجيات بحوث العمل وتشخيص المجتمع)** ، مصر :المكتب الجامعي الجديد 2005.

2- بومدين طاشمة، **دراسات في التنمية السياسية في بلدان الجنوب(قضايا وإشكاليات)**، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية 2011.

3- بعلي محمد صغير، **قانون الإدارة المحلية الجزائرية**. دار العلوم للنشر والتوزيع:الجزائر،2004.

4-بوضياف عمار،**شرح قانون البلدية**، الجزائر:جسور للنشر والتوزيع، 2012.

5- بوضياف عمار، **الوجيز في القانون الإداري**. ط2 ، الجزائر: جسور للنشر والتوزيع ،2007.

6- بن غضبان فؤاد، **التنمية المحلية، ممارسون وفاعلون**. دار صفاء للنشر والتوزيع: ط/1 2015.

7- .زيدان جمال،**إدارة التنمية المحلية في الجزائر بين النصوص القانونية ومتطلبات الواقع**. دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع: الجزائر، 2014.

8- شيهوب مسعود، **أسس الإدارة المحلية وتطبيقاتها على نظام البلدية والولاية في الجزائر**.ديوان المطبوعات الجامعية: الجزائر

9- حسين مصطفى حسين، **الإدارة المحلية المقارنة**. ط2، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية،1982.

10- صبري عبد الله إسماعيل،**التنمية المستقلة: محاولة لتحديد مفهوم مجهل، التنمية المستقلة في الوطن العربي**، بيروت :مركز دراسات الوحدة العربية جانفي 1987.

11- عبد الحميد عبد المطلب، **التمويل المحلي والتنمية المحلية**، مصر:الدار الجامعية 2001.

12- فراج عز الدين ،**التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الوطن العربي وتحقيق الأمن الغذائي والاكتفاء الذاتي**،مصر: دار الفكر العربي، 1986.

ب- أطروحات جامعـية :

1- بن عثمان شويح ، **دور الجماعات المـــــحلية في التنمية المحـــــلية**، (مذكرة ماســـتر في القانون العام، جامعة تلمسان،2011).

2- بوعروري عبد الناصر، **إدارة التنمية المحلية في الـجزائر**، بلدية تكستار برج بوعريريج (مذكرة ماستر في العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة قالمة ،2015).

3- جديدي عتيقة، **إدارة الجماعات المحلـــــية في الجزائر**، بلدية بسكرة نموذجا، (مذكرة ماستر في العلوم السياسية، كلية الحقوق جامعة بسكرة).

4- درار محمد،**أفاق التنمية المحـــــلية** في ولاية سعيدة دراسة حالة (مذكرة ماستر في العلوم السياسية، تخصص سياسات عامة والتنمية، جامعة سعيدة ،2015).

5- خنفري خيضر، **تمويل التنمية المحلية في الجزائر واقع وأفاق**. (أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، فرع التحليل الاقتصادي، جامعة الجزائر3 ، 2011).

6- سعودي محمد، **اثر برنامج دعم الـنمو على التنـــــمية المحلية**، (مذكرة ماجستر جامعة الشلف ،كلية العلوم الاقتصادية 2007).

7 سالمي رشيد، **اثر تلوث البيئة في التنمية الاقتـــصادية بالجزائر**،(أطروحة دكتوراه جامعة الجزائر3 كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير 2006).

8- شويح بن عثمان، **دور الجماعات المحلية في التنمية المـحلية**،(مذكرة ماستر في القانون العام، جامعة تلمسان،2011)

9- ريملاوي سفيان ، **دور المجتمع المدني في التنمية الـــــمحلية** ،(رسالة ماجستر جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية ماي 2010).

10- موفق عبدالقادر ، **الرقابة المالية على البـــلدية في الجزائر**، دراسة تحليلية ونقدية،(أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، جامعة باتنة ،2015).

11- عشاب لطيفة، **النظام القانوني للبلدية في الـــجزائر**،(مذكرة ماستر في الحقوق والعلوم السياسية ،كلية الحقوق، جامعة ورقلة ،2013).

12- عمروس يمينة، بليزيدية حورية، **التنمية المحلية المســـتدامة**، دراسة حالة بلدية سكيكدة،(مذكرة ماستر في العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة قالمة 2015)

13- ونيه رابح اشرف رضا، **مـــعوقات التنـــــــــمية المحلية** ،دراسة ميدانية في ولاية سكيكدة ، (رسالة ماجستر ،جامعة قسنطينة ،معهد علم الاجتماع ،1998-1999).

ج- النصوص القانونية :

1- الجمهورية الـــــجزائرية الديمقراطـــية الشعبية البرلمان، قانـــون 11/10 يتضـــمن قانون الـــبلدية ، **الجريدة الرسمية** العدد 37 الصادر في 2011/07/03.

2- المادة 79 من القانون العضوي رقم (12/01)، المؤرخ في 2012/02/12، المتعلق بنظام الانتخابات، **الجريدة الرسمية**، العدد01 الصادر في 2012/01/14.

د- المقالات الصحفية والمجلات والدراسات :

1-مقال للصحفي شموري رشدي ، جريدة النصر نشر يوم 2014/03/22

2-عارف محمد نصر، **في مفاهيم التنمية ومصطلحاته**، مجلة ديـوان الـعرب ،جوان 2008، عبد الـــنور ناجي " نحو تفعيل دور الإدارة المحلية الجزائرية لتحقيق التنمية الـــشاملة" (ورقة بحث مقدمة إلى الملتـقى الوطني حول :" التحولات السياسية وإشكالية التنمية في الجزائر واقع وتحديات، جـــامعة حسيبة بن بوعلي الشلف كلية العلوم القانونية والإدارية،16-17 ديسمبر).

3- مديرية التعمير والبناء والهندسة المعمارية لولاية المسيلة، **مراجعة المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير** (لمجموع بلديات برهوم- الدهاهنة – أولاد عدي القبالة . مركز الدراسات والانجاز العمراني بسطيف 2017)

الـمـــــلاحـــــــق

استـــمارة المـــــقابلة

في يوم 27 ماي 2019 على الساعة العاشرة 10:00 صباحا، انتقلت إلى بلدية برهوم من اجل القيام بدراسة تطبيقية حول دور بلدية برهوم في تحقيق التنمية المحلية .حيث جرت المقابلة مع رئيس بلدية برهـــــوم

كالتالي :

في البداية نشكر لكم قبول إجراء المقابلة معنا ومنحنا مجالا من وقتكم، خدمة للبحث العلمي، وذلك في إطار مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية حول موضوع : دور بلدية برهوم في التنمية المحلية، نلتمس من سيادتكم التعاون معنا وتزويدنا بالمعلومات اللازمة من خلال الأسئلة التي سنوجهها إليك :

س الطالب : ماهو الطابع الاقتصادي لبلدية برهوم ؟

ج (ر م ش ب) :يغلب على مدينة برهوم النشاط التجاري، الذي يتميز بالحركة الوفيرة للأموال والاستقطاب الكبير للزبائن على اختلاف فئاتهم وحاجياتهم ،أضف إلى ذلك وجود فئة محدودة من سكان المدينة يمارسون النشاط الفلاحي وتربية المواشي .

س الطالب : ماهي أكثر مصادر التمويل المشاريع التنموية ببلدية برهوم؟

ج (ر م ش ب) : استفادت بلدية برهوم لانجاز أغلبية المشاريع التنموية من مخططات البلدية للتنمية* والمخططات القطاعية *

س الطالب : هل يؤثر الطابع المناخي والموقع الجغرافي لبلديتكم في توجهات السلطات المحلية للتنمية في انجاز المشاريع ؟

ج (ر م ش ب) :بلدية برهوم ذات طابع حضاري، مما تتطلب تهيئة حضارية .

س الطالب : هل يساهم القطاع الخاص في دفع عجلة النمو الاقتصادي ببلدية برهوم ؟

ج (ر م ش ب) : يساهم بجزء قليل، ولكن في الآونة الأخيرة يعرف انتعاش اقتصادي .

س الطالب : هل هناك متابعة مستمرة على مختلف المشاريع التنموية ببلديتكم ؟

ج (ر م ش ب) :نعم هناك متابعة من طرف البلدية والمصالح التقنية للدائرة .

س الطالب :هل هناك التزام من طرف المقاولين في انجاز المشاريع التنموية ؟

ج (ر م ش ب) : نعم هناك التزام بدفتر الشروط من طرف المقاولين .

س الطالب :ماهي المشاريع التي تنقص بلدية برهوم حسب الأولوية ؟

ج (ر م ش ب) : تنقصنا مشاريع في قطاع الشباب والرياضة، وفي مجال البيئة (القمامة)،وشبكة التطهير.

س الطالب : هل للمواطن البرهومي دور في المشاركة في عملية التنمية المحلية ؟

ج (ر م ش ب) :هناك بوادر لاباس بها من خلال الحملات التطوعية بمشاركة مختلف الجمعيات .

س الطالب : هل الخلافات العرقية بين المواطنين تقف عائق أمامكم لتوزيع المشاريع بين مختلف مناطق البلدية ؟

ج (ر م ش ب) :هناك بنـسبة قليلة تكاد تنعدم .

س الطالب : هل للمستوى الثقافي لمواطني بلدية برهوم من شأنه دفع وتيرة التنمية المحلية على مستوى بلدية برهوم ؟

ج (ر م ش ب) : على العموم مواطن بلدية برهوم واعي ومتحضر .

س الطالب : ماهو المستوى التعليمي لأغلبية أعضاء المجلس الشعبي البلدي وما مدى تأثيره على المساهمة في تحقيق التنمية المحلية ؟

ج (ر م ش ب) : المستوى الدراسي يتراوح بين ثانوي وجامعي.

س الطالب :هل الإمكانيات المتوفرة على مستوى بلدية برهوم كافية لتحقيق التنمية المحلية على مستوى بلديتكم ؟

ج (ر م ش ب) : نعم هناك مواد أولية كصناعة اجر .

س الطالب : ماهي الصعوبات والعراقيل التي تواجه التنمية ببلديتكم ؟

ج (ر م ش ب) : لدينا مشكل الماء بالدرجة الأولى و المشـــــكل المالي .

س الطالب :ماهي مقترحاتك لتنمية بلديتكم ؟

ج (ر م ش ب) :نحن نسعى إلى تحقيق مختلف الانجازات التنموية التي تخدم البلدية و دوما أقدم بيانا عن نشاطات البلدية .تمكينا لكافة المواطنين بإعلامهم بشؤونهم واستشاراتهم حول خيارات وأولويات التهيئة والتنمية الريفية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية ..... الخ .

***البرامج البلدية للتنمية : PROGRRAMME COMMUNAL DE DEVELOPPEMENT (PCD)**

يتم تسجيل هذه البرامج باسم والي الولاية، في حين يقوم رئيس المجلس الشعبي البلدي بتنفيذها بعد أن تم اختيارها من طرفه .

ومن أهم شروط هذا النوع من البرامج هو ضرورة تطابقها مع المخطط القطاعي للتنمية (PSD)

***البرامج القطاعية للتنمية : PROGRRAMME SECTORIEL DE DEVELOPPEMENT (PSD)**

هذا النوع من البرامج ذات طابع وطني، تكون ضمن استثمارات الولاية الوصية عليه، ويتم تسجيل وتنفيذ هذه المشاريع باسم والي الولاية بعد تحضيرها ودراسة مقترحاتها من طرف المجلس الشعبي الولائي الذي يصادق عليها .

***الصندوق البلدي المشترك للجماعات المحلية : Fond Communal Collectivité Local (FCCL)**

***وحاليا يسمى صندوق التضامن : Caisse Solidarité(CS)**

يحتوي على نفقات وإيرادات يعني أن لديه مهام ويمول من بعض النسب من الرسوم والضرائب ومخططات وزارة المالية .

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية
تحت الرعاية السامية لفخامة رئيس الجمهورية السيد عبد العزيز بوتفليقة
اليوم الوطني للبلدية
البلدية في قلب التحولات
18 جانفي 2019
interieur.gov.dz

مقر بلدية برهوم–ولاية المسيلة–

خريطة بلدية برهـوم

خريطة ولاية المسيلة

فهرس
المحتويات

فهرس المحتويات :

مـــــقدمـــــــة.....أ/هـ

الفصـــــــل الأول : مفهوم البلدية ودورها التنموي في الجزائر

تمهيد للفصل الأول :.....08

المبحث الأول : مراحل تطور التنظيم البلدي بالجزائر.....09

المبحث الثاني : محددات التنظيم البلدي في ظل القانون (11/10).....12

المبحث الثالث : :مظاهر الدور التنموي للبلدية في القانون (11/10).....17

خلاصة الفصل الأول :.....20

الفصل الثاني :الإطار النظري للتنمية المـــــحلية

تمهيد للفصل الثاني :.....22

المبحث الأول :مفهوم التنمية المحلية وخصائصها.....23

المبحث الثاني : مقومات وأهداف التنمية المحـلية 27

المبحث الثالث : مجالات التـــــنمية المحليــة.....30

خلاصة الفصل الثاني :.....32

الفصل الثالث :دراسة حالة الدور التنموي لبلدية برهوم ولاية المسيلة

تمهيد للفصل الثالث :.....34

المبحث الأول :بطاقة فنية وتقنية حول بــلدية برهــوم 35

المبحث الثاني :إمكانيات البلدية واهم الانجازات المحققة 39

المبحث الثالث :أفاق التنمية المحلية بـبلدية برهـــــوم 53

خلاصة الفصل الثالث :.....61

الـــخاتـــمة.....63

قائمة المصادر والمراجع 66

ملاحق.....70

فهرس المحتويات 75

الملخص

الملـــخص :

البـــــلدية هي الجماعة الإقليـــــمية القاعدية للدولـــة، وتتمتع بالـــــشخصية المـــعنوية والذمة المالـــــــــية المستقلة، تحدث بموجب قانون، ويشـــــكل المجلس الشعبي البلدي إطـــــــــارا للتـــــــعبير عن الديمقراطـــــية، ويـمثل قـــــاعدة اللامـــركزية ومكـــــان مشاركة المواطن في تسيير الشؤون العمومية .

وقد جاءت هذه الدراســـة أساسا لإبـــــراز المهام التي تضطـــــلع بها الـــــــبلدية في الـــــجزائر، وتـحديد مجـــــــمل الصلاحيات المنوطة بها، وهذا في ظل التعديلات التي شهدها قانون البلدية وذلك للنهوض بمستوى الوحـدات المحلية، وهذا بهدف تحـــــقيق التنمية المحلية .

وبهدف توضـــــيح دور البلدية في التنمية المحلية في الجزائر، قمنا بدراسة تطبيقية تمثلت في بلدية برهـوم كـــــنموذج يـــــمكن من خلاله إعطاء لمحة تقريبية حول واقع التنمية المحـــــــــلية في بـــــلدية برهوم، من خـــــــلال إبـــــراز أهـــــم الانجازات التنـــــــموية في البلدية، وكذا إبراز مختلف العراقيل التي تواجه البلدية في تحقيق التنمية المحلية .

Résumé :

La commune est la collectivité territoriale de base de l'Etat, Elle est dotée de la personnalité morale et de l'autonomie financière, Elle est créée par la loi .

L'assemblée populaire communale constitue un cadre d'expression de la démocratie ; elle est l'assise de la décentralisation et le lieu de participation du citoyen à la gestion des affaires publiques.

Et peut cette étude est principalement de mettre en évidence les taches entreprises par la commune en Algérie et déterminer les pouvoirs généraux qui lui sont confiées et ce à la lumière des changements témoins par la loi de la commune et pour élever le niveau des collectivités locales, et c'est le but de parvenir à un développement local.

Et afin de clarifier le rôle de la commune dans la réalisation du développement local en Algérie, nous avons étudie la demande était à la commune de BERHOUM WILAYA DE M'SILA dans lequel vous pouvez donner un aperçu des approximations sur la réalité du développement local dans la commune de BERHOUM, en soulignant les réalisations les plus importantes du développement de la commune, ainsi que mettre en évidence les différents obstacles par la commune dans la réalisation développement.